جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم الانسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة
قسم علوم الاعلام و الاتصال
تخصص : إتصال و علاقات عامة

مذكرة بعنوان:

تعاطي الاعلام الإلكتروني مع القانون العضوي المتعلق بالإعلام رقم 23-14

دراسة تحليلية لعينة من مضامين الموقع الإخباري سبق بريس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص إتصال وعلاقات العامة

من إعداد الطالبتين:
- دجاج نور
- زهرة روابح

إشراف :
د . عبد القادر علال

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد سنين من الجهد والتعب والمثابرة كانت مسيرة دراسية حافلة

وكان مسك ختامها اجمل ما فيها، فقد تكللت في نهايتها بأجمل اللحظات الا ان فراق الاصدقاء اثر في جمالها فقد اختلط الفرح بالحزن الا ان جانبها المفرح طغى على حزنها الشكر الله اولا واخيرا

كما نقدم شكرنا وامتناننا لمن كانو سببا في استمرارنا واستكمال مسيرتنا و من وقفوا معنا بأشدّ الظروف ومن حفزونا على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس

نقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالاحترام والتقدير

وبالأخص الى الاستاذ المشرف الدكتور علال عبد القادر

لكم شكرنا و عرفاننا وإلى جميع شخص وقف بجانبنا من الدكاتره وكذلك من اخواننا والاصدقاء الغاليين بإكمال مسيرتنا الدراسية.

نور دجاج

زهرة روابح

إلى والدَي العزيزين،

إلى من كانا لي الأمان والحنان، وأعطيا لي كل الدعم والمساندة في كل خطوة. شكرًا لكل ما بذلتموه من جهد وحب، فأنتما مصدر إلهامي.

إلى إخوتي الأحباء،

إلى من شاركوني كل لحظة، من الفرح إلى التحديات. لقد كانت صداقتكم ورفقتكم أجمل ما في هذه الرحلة.

إلى أهلي وأصدقائي الأعزاء،

إلى من كانوا لي الداعمون في كل الأوقات، شكرًا لكم على كل لحظة مميزة، وعلى وجودكم بجانبي.

هذا العمل إهداء لكم جميعًا، تعبيرًا عن حبي وامتناني العميق

زهرة روابح.

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا" (طه: 114).

إلى كل من دعموني وساهموا في رحلتي،

إلى عائلتي التي كانت دائمًا مصدر إلهامي وقوتي،

إلى أصدقائي الذين شاركوني الأوقات الصعبة واللحظات السعيدة،

إلى معلميني الذين علموني ليس فقط العلم، بل أيضًا القيم والمعاني.

هذا الإنجاز هو ثمرة جهودنا المشتركة، وأتمنى أن يستمر دعمكم لي في الخطوات المقبلة. شكرًا لكم جميعًا، فبدونكم لم يكن هذا الإنجاز ممكنًا

.

دجاج نور

ملخص الدراسة

تطرقنا إلى دراسة تأثير القانون العضوي رقم 23/14 على تنظيم الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مع التركيز على تطبيقاته العملية. تبدأ المذكرة بتقديم إطار نظري شامل للقانون، موضحة خلفيته القانونية وأهدافه الأساسية في تنظيم الإعلام الرقمي. يهدف هذا القانون، الذي أُقرّ في عام 2023، إلى ضبط عمل وسائل الإعلام الإلكترونية بما يضمن تقديم محتوى دقيق وموثوق، ويحافظ على حقوق الأفراد وحرياتهم، ويحقق توازنًا بين الرقابة وحرية التعبير.

في الإطار النظري، تم تناول الأسس القانونية التي يرتكز عليها القانون العضوي 23/14، بما في ذلك مبادئ التنظيم الإعلامي وأهدافه الاستراتيجية. كما تم تحليل تأثير هذا الإطار على تنظيم الصحافة الإلكترونية وضمان مصداقية المعلومات المنشورة.

أما في الإطار التطبيقي، فقد ركزت الدراسة على إجراء مقارنة بين أداء جريدة "سبق بريس" الإلكترونية قبل وبعد تطبيق القانون العضوي 23/14. تم تحليل التغيرات التي طرأت على جودة المحتوى الإعلامي، ومدى التزام الجريدة بالمعايير الجديدة المحددة في القانون. كما تم فحص كيفية استجابة الجريدة للتشريعات الجديدة، وما إذا كانت هناك تحسينات ملحوظة في مصداقية الأخبار وأداء الصحافة الرقمية.

أظهرت النتائج أن تطبيق القانون قد أدى إلى تحسين ملحوظ في جودة المحتوى الإعلامي لجريدة "سبق بريس"، حيث أصبح هناك التزام أكبر بالمعايير القانونية وتقديم معلومات أكثر دقة وموثوقية. في الوقت نفسه، كانت هناك تحديات مرتبطة بتطبيق القانون، مثل الحفاظ على توازن بين الرقابة وحرية الصحافة.

ملخص الدراسة

Summary of the Study:

This study addresses the impact of Organic Law No. 14/23 on the regulation of electronic media in Algeria, with a focus on its practical applications. The memorandum begins by providing a comprehensive theoretical framework of the law, outlining its legal background and core objectives in regulating digital media. This law, enacted in 2023, aims to regulate electronic media operations to ensure the provision of accurate and reliable content, safeguard individual rights and freedoms, and achieve a balance between oversight and freedom of expression.

In the theoretical framework, the study covers the legal foundations underpinning Organic Law No. 14/23, including the principles of media regulation and its strategic goals. The impact of this framework on the organization of electronic journalism and the assurance of information credibility is analyzed.

In the practical framework, the study focuses on comparing the performance of the electronic newspaper "Sabaq Press" before and after the implementation of Organic Law No. 14/23. Changes in the quality of media content and the newspaper's adherence to the new legal standards are examined. The study also assesses how the newspaper has responded to the new regulations and whether there have been noticeable improvements in news credibility and digital journalism performance.

The results indicate that the implementation of the law has led to a significant improvement in the quality of media content for "Sabaq Press," with greater adherence to legal standards and more accurate, reliable information being provided. At the same time, challenges related to the law's implementation, such as maintaining a balance between regulation and press freedom, were also noted.

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: يوضح مفردات موقع سبق برس حول موضوع البحث	64
الجدول رقم 02 : يوضح توزع المساحة عبر مختلف سنة2023	66
الجدول رقم 03 : يوضح توزي**ع متغير مساحة الكتابات الصحفية** بمقابل مساحة مادة موضوع البحث	69
الجدول رقم 04 : يوضح تكرار موضوع البحث في سنة 2023	72
الجدول رقم 05 : يبين توزيع المساحة الصور في الكتابات الصحفية	75
الجدول رقم 06 : يبين توزيع متغير المساحة بالسنتمتر المربع في موقع السبق بريس عير مختلف سنة 2023	77
الجدول رقم 07: يبين نسبة تكرار أنواع الصور في موضوع البحث بموقع سبق برس	79
الجدول رقم 08 : تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس	80
الجدول رقم 09:يوضح مواقع النصوص الصحفية في موقع سبق برس	82
الجدول رقم 10 : يبين توزيع أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس قبل إعلان القانون العضوي 23/14	84
الجدول رقم 11 : يبين أنواع الاخبار الصحفية في التغطية الإعلامية	86

قائمة الاشكـــال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01 : يوضح توزيع متغير مساحة الكتابات الصحفية بمقابل مساحة مادة موضوع البحث	**72**
الشكل رقم 02 : تكرار موضوع البحث في سنة 2023 موقع سبق برس	**74**
الشكل رقم 03 : يبين توزيع متغير المساحة بالسنتمتر المربع في موقع السبق بريس عير مختلف سنة 2023	**78**
الشكل رقم 04 : يبين نسبة تكرار أنواع الصور في موضوع البحث بموقع سبق برس	**80**
الشكل رقم 05: يوضح تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس	**81**
الشكل رقم 06 : يوضح تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس	**82**
الشكل رقم 07 : يوضح مواقع النصوص الصحفية في موقع سبق برس	**83**
الشكل رقم 08 : : يبين توزيع أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس قبل إعلان القانون العضوي 23/14	**85**
الشكل رقم 09 : يبين أنواع الاخبار الصحفية في التغطية الإعلامية	**89**

فهرس المحتويـــــــــــــات

	بسملة
	شكر و عرفان
	الاهداء
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	فهرس المحتويات
أ-ث	المقدمة
	الفصل الأول :الاطـــــار المنهجي للدراســـــة
5	الإشكالية
6	الاشكاليات الفرعية
7	فرضيات الدراسة
8	أهداف الدراسة
9	أهمية الدراسة
10	اسباب اختيار الموضوع
11	مفاهيم الدراسة
14	الدراسات السابقة
18	التعليق على الدراسات السابقة
	الفصل الثاني : الاطـــــــــــار النظري للدراسة
23	**المبحث الاول : ماهية الاعلام الالكتروني**
23	المطلب الاول : مفهوم الاعلام الالكتروني
35	المطلب الثاني : اهم مبادئ الاعلام الالكتروني
39	**المبحث الثاني : التنظيم القانوني للإعلام الالكتروني**
39	المطلب الاول : التنظيم القانوني لحرية الرأي و التعبير الاعلامي
44	المطلب الثاني : ضمانات حرية الاعلام و قيود القانون
47	**المبحث الثالث : تأثير قانون العضوي المتعلق بالإعلام 14-23 على الاعلام الإلكتروني**
47	المطلب الاول :ماهية القانون العضوي 14-23
52	المطلب الثاني :أثر القانون العضوي 14-23 على الاعلام الالكتروني
53	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : الاطار التطبيقي للدراسة
57	**المبحث الاول : نبذة عن موقع السبق بريس**
57	المطلب الاول : نشأة الموقع سبق بريس

فهرس المحتويـــــــــــــات

المطلب الثاني : محتواه الاعلامي و أهدافه	**60**
المبحث الثاني : تقديم الدراسة	**63**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**63**
المطلب الثاني : تحليل الدراسة	**64**
المبحث الثالث : تحليل و مناقشة النتائج	**89**
المطلب الأول : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	**89**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	**90**
المطلب الثالث : مناقشة النتائج على ضوء الطرح النظري	**92**
خلاصة الفصل	**95**
الخاتمة	**97**
قائمة المصادر و المراجع	
قائمة الملاحق	

مقدمـــــــــة

مقدمـــــــــة

في ظل الثورة الرقمية التي نعيشها اليوم، أصبح الإعلام الإلكتروني عنصراً أساسياً في نقل المعلومات وتشكيل الرأي العام. ومع الانتشار السريع للإنترنت وتعدد الوسائط الرقمية، بات من الضروري وجود إطار قانوني ينظم هذا المجال لضمان تقديم محتوى دقيق وموثوق.

في الجزائر، أُقر القانون العضوي 23/14 في عام 2023 كمبادرة هامة لتنظيم الإعلام الإلكتروني بشكل أكثر فعالية. يهدف هذا القانون إلى بناء إطار تنظيمي شامل يغطي كافة جوانب الإعلام الرقمي، بدءاً من إجراءات الترخيص وصولاً إلى تنظيم محتوى الوسائل الإعلامية.

يسعى القانون إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق الأفراد وضمان الشفافية في المعلومات، من جهة، وبين الحفاظ على حرية التعبير وحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، من جهة أخرى.

في مواجهة التحديات المرتبطة بالمصداقية وانتشار الأخبار المزيفة، يوفر هذا القانون خطوة رئيسية نحو تعزيز النزاهة في الإعلام. من خلال وضع ضوابط للتراخيص ومراقبة المحتوى، يسعى القانون إلى تحسين جودة الأخبار والمعلومات المقدمة. لكن، يتطلب تطبيق هذه القواعد توازناً دقيقاً لضمان ألا تؤثر الرقابة سلباً على حرية الصحافة وحرية التعبير.

مقدمـــــــــة

القانون يركز أيضاً على تعزيز الشفافية في تمويل وسائل الإعلام وتحديد مصادرها، مما يساهم في تقليل تأثير الأجندات الخاصة على المحتوى الإعلامي. كما يدعم تطوير معايير مهنية عالية، مما يعزز جودة المحتوى ويزيد من ثقة الجمهور في الإعلام.

إن تنفيذ هذا القانون بنجاح يتطلب تعاوناً فعالاً بين الجهات التنظيمية ووسائل الإعلام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. هذا التعاون سيساعد في تحسين الممارسات الإعلامية وتعزيز مصداقيتها. وفي نهاية المطاف، يمثل القانون العضوي 23/14 خطوة هامة نحو تطوير الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مع الحفاظ على توازن بين التنظيم وحماية حرية التعبير. من خلال تطبيق هذا الإطار القانوني بشكل فعال، يمكن أن تسهم الجزائر في بناء بيئة إعلامية أكثر احترافية وموثوقية، تعزز من قدرة الإعلام على تشكيل الرأي العام وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة.

من خلال تفعيل القانون العضوي 23/14، تأمل الجزائر في تحقيق تحول نوعي في مجال الإعلام الإلكتروني. هذا التحول لا يقتصر فقط على تنظيم المحتوى وضمان جودته، بل يمتد ليشمل تعزيز ثقة الجمهور في وسائل الإعلام الرقمية. يتم ذلك من خلال تطبيق معايير تنظيمية صارمة تساعد في مكافحة الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، مما يساهم في توفير بيئة إعلامية أكثر مصداقية.

يأخذ القانون في اعتباره أن نجاح التنظيم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توجيه جهود جماعية. لذا، يتطلب الأمر من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية،

والجهات الرقابية، والمشرعين، العمل بتناغم لضمان تنفيذ فعال للقوانين. التعاون بين هذه الأطراف سيساهم في تحسين آليات الرقابة وضمان عدم تأثيرها على حرية الإعلام.

كما يهدف القانون إلى تشجيع الابتكار في الإعلام الإلكتروني من خلال تقديم إطار تنظيمي يدعم المبادرات الجديدة ويحفز على تحسين جودة المحتوى. من خلال دعم التقنيات الحديثة وتطوير أدوات الرقابة، يطمح القانون إلى تعزيز دور الإعلام الرقمي كأداة فعالة في نشر المعلومات وتعليم الجمهور.

تطبيق هذا القانون بنجاح يعتمد على التعاون بين الهيئات التنظيمية ووسائل الإعلام، إلى جانب تطوير استراتيجيات للتدريب والتوعية للممارسين في هذا المجال. من خلال تنفيذ هذه الإجراءات بفعالية، يمكن أن تسهم الجزائر في تطوير بيئة إعلامية تتميز بالاحترافية والمصداقية، مما يعزز من قدرة الإعلام الرقمي على تقديم محتوى موثوق ويشكل الرأي العام بشكل إيجابي.

الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة

الاطـــــــــار المنهجي للدراســـــــة

الإشكالية :

في العصر الرقمي الحالي، شهدت وسائل الإعلام الإلكترونية تطورًا كبيرًا وأصبحت تلعب دورًا حيويًا في نقل المعلومات والأخبار إلى الجمهور. مع هذا الانتشار الواسع للإعلام الإلكتروني، برزت الحاجة إلى إطار قانوني ينظم هذا القطاع الحيوي ويضمن توازنًا بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

في هذا السياق، جاء القانون العضوي رقم 23-14 المتعلق بالإعلام في الجزائر كإطار تشريعي يهدف إلى تنظيم الإعلام الإلكتروني وضمان التزامه بالقواعد المهنية والأخلاقية.

يهدف هذا القانون إلى تعزيز حرية الصحافة والتعبير، مع وضع ضوابط لحماية حقوق الأفراد والمجتمع من التأثيرات السلبية المحتملة للإعلام الإلكتروني.

ويتناول القانون عدة جوانب هامة، منها الامتثال للأحكام القانونية، مكافحة الأخبار الزائفة، حماية الخصوصية، والترويج للشفافية والمصداقية. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة نحو تحقيق توازن دقيق بين حرية الإعلام ومسؤولية الإعلاميين، وضمان تقديم محتوى إعلامي موثوق وذو جودة عالية للجمهور.

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل كيفية تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 المتعلق بالإعلام، والذي يهدف إلى تنظيم عمل وسائل الإعلام وضمان التزامها بمعايير مهنية وأخلاقية معينة.

تواجه وسائل الإعلام الإلكترونية تحديات عديدة في الامتثال لأحكام هذا القانون، مما يثير تساؤلات حول تأثيره على حرية التعبير والصحافة الإلكترونية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التوازن بين الامتثال للقوانين والحفاظ على حرية الإعلام، وتحليل التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام الإلكترونية في هذا السياق، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين التوافق بين القانون والممارسة الإعلامية.

السؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو:

كيف تعاطى الاعلام الالكتروني مع القانون العضوي المتعلق بالاعلام رقم 14-2023 ؟

الاشكاليات الفرعية:

- ما أهمية الموضوع محل الدراسة في الإعلام الإلكتروني من خلال المساحة المخصصة له؟
- ما هي الأنواع الصحفية الغالبة في التغطية الإعلامية للقانون العضوي 14-2023؟
- ما هي الموضوعات التي ركزت عليها سبق برس في تناولها لموضوع الدراسة؟

أهداف الدراسة:

- فهم وتحليل الأحكام والتشريعات المنصوص عليها في القانون العضوي رقم 23-14 فيما يتعلق بالإعلام الإلكتروني.
- تحديد وتقييم التحديات القانونية التي تواجه وسائل الإعلام الإلكترونية في تطبيق القانون.

- استكشاف تأثير هذه التحديات على الأداء المهني لوسائل الإعلام الإلكترونية.
- تحليل تأثير القانون على حرية الصحافة والتعبير في الإعلام الإلكتروني.
- تحديد الفرص التي يوفرها القانون لتعزيز جودة ومهنية وسائل الإعلام الإلكترونية.
- تقديم توصيات لتحسين التوافق بين التشريعات ومتطلبات الإعلام الرقمي.
- تطوير توصيات للجهات التشريعية والإعلامية لدعم حرية الصحافة وتطوير الإعلام الإلكتروني في إطار القانون.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط رئيسية تساهم في تعزيز وفهم القوانين الإعلامية. تساهم الدراسة في تقديم فهم أعمق للأحكام والتشريعات المنصوص عليها في القانون العضوي رقم 23-14، مما يعزز الوعي بالقوانين الإعلامية بين المهنيين والمهتمين في هذا المجال. كما تساهم الدراسة في تحديد التحديات القانونية التي تواجه وسائل الإعلام الإلكترونية في تطبيق القانون، مما يمكن المشرعين والمهنيين من اتخاذ إجراءات تصحيحية أو تعديلات لتحسين القوانين المتعلقة بالإعلام.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الدراسة النقاش حول تأثير القانون على حرية الصحافة والتعبير في الوسائط الإعلامية الرقمية، مما يساعد في تطوير إطار قانوني يحمي هذه الحريات دون المساس بالمسؤولية الإعلامية.

ومن خلال فهم التحديات والفرص المتاحة، يمكن تقديم توصيات تعزز جودة ومهنية الإعلام الإلكتروني وتعزز التوافق بين التشريعات ومتطلبات العصر الرقمي. كما

يساهم البحث في فهم كيفية تأثير القانون على التفاعل بين وسائل الإعلام الإلكترونية والجمهور، مما يسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الإعلام والمجتمع.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية:

1. أجد أن مجال الإعلام والقانون يثير اهتمامي بشكل كبير، وأرغب في فهم كيفية تأثير القوانين على حرية التعبير وممارسة الصحافة الإلكترونية.
2. أستمتع بالبحث والتحليل العميق للموضوعات ذات الأهمية الاجتماعية والقانونية، وأرغب في تقديم إسهامات فعالة في هذا المجال.

أسباب موضوعية:

1. **أهمية القانون العضوي رقم 23-14** :هذا القانون يعد جزءًا أساسيًا من التشريعات الإعلامية في بلدي، ويؤثر بشكل كبير على عمل وسائل الإعلام الإلكترونية وحريتها وممارستها.
2. **تحليل التحديات القانونية** :يمكنني تحليل التحديات القانونية التي تواجه وسائل الإعلام الإلكترونية في التطبيق العملي لهذا القانون، والبحث في كيفية التوافق بين الامتثال للقوانين والحفاظ على حريتها الصحفية.
3. **التأثير على الجمهور والمجتمع** :يهمني فهم كيفية تأثير القانون على التفاعل بين الإعلام الإلكتروني والجمهور، وكيفية استجابة الجمهور للتغييرات التي يفرضها هذا القانون.

مفاهيم الدراسة :

الإعلام[1]:

- **تعريف لغوي**:الإعلام هو الوسيلة التي تستخدم لنقل المعلومات والأخبار إلى الجمهور الواسع، سواء كانت وسائل مكتوبة، مسموعة، بصرية، أو رقمية.
- **تعريف اصطلاحي** :يشمل الإعلام جميع الوسائل والأدوات التي تُستخدم لنقل المعلومات والأخبار، بما في ذلك الصحف، الراديو، التلفزيون، الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي. يُعتبر الإعلام أحد الأدوات الرئيسية لتكوين الرأي العام وتوجيه النقاشات الاجتماعية.
- **التعرف الاجرائي** : يُعرف الإعلام بأنه كافة الوسائل والأدوات المستخدمة لنقل المعلومات والأخبار إلى الجمهور، بما في ذلك الصحف الإلكترونية، المواقع الإخبارية، المدونات، ومنصات التواصل الاجتماعي. يركز الإعلام في هذا الإطار على كيفية التغطية الصحفية للقانون العضوي 14-2023، أنواع المواد الصحفية المستخدمة، التحليلات القانونية، التفاعل مع الجمهور، والاتجاهات العامة في تلك التغطيات. يتضمن الإعلام أيضًا التفاعلات والتعليقات التي تحدث على هذه المنصات، وكيفية تأثير تلك التفاعلات على تشكيل الرأي العام وتعزيز الوعي بالقوانين الإعلامية.

[1] رحاب أبو زيد، الإنترنت عالم واحد ، عوالم متعددة ، مجلة القافلة ، العدد ،5 المجلد ،60 سبتمبر – أكتوبر 2011م، ص 12 – 19.

الإعلام الإلكتروني[1]:

- **تعريف لغوي** :هو وسيلة لنقل المعلومات والأخبار عبر الإنترنت ومنصات أخرى دون استخدام وسائط تقليدية مثل الورق والتلفزيون.
- **تعريف إصطلاحي** :يشير إلى وسائل الإعلام التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لنشر المحتوى، مثل مواقع الويب، والتطبيقات، والشبكات الاجتماعية.
- **التعريف الإجرائي:** يُعرف الإعلام الإلكتروني بأنه جميع الوسائل الرقمية التي تُستخدم لنقل المعلومات والأخبار عبر الإنترنت. يشمل ذلك مواقع الأخبار الإلكترونية، المدونات، منصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات الإخبارية. يتم التركيز على كيفية استخدام هذه الوسائل في تغطية القانون العضوي 14-2023، الأنواع الصحفية السائدة، والتحليلات القانونية المقدمة، بالإضافة إلى تفاعل الجمهور مع هذه التغطيات والتأثيرات الناتجة عنها على الرأي العام والمناقشات الاجتماعية.

القانون العضوي رقم 23-14[2]:

- **تعريف لغوي** :هو القانون الذي يحدد الإطار القانوني لممارسة الإعلام في البلدان التي يُطبق فيها، مع تحديد الحقوق والواجبات والقيود على وسائل الإعلام.

---

[1] ثريا العريض، متعتان مختلفتان والتعليقات الإلكترونية تكتفي بالإعجاب ، المجلة العربية، عدد 425 ص 12, 13

[2] موقع وزارة الاتصال الجزائرية ,2024/07/1:
https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/11244

- **تعريف إصطلاحي** :يشير إلى القانون الذي ينظم ممارسة الإعلام والصحافة في المغرب، والذي يتضمن حقوق وواجبات وسائل الإعلام، ويحدد القيود والمسؤوليات التي يجب أن تلتزم بها الوسائل الإعلامية.

- **التعريف الاجرائي** :يُعرف القانون العضوي رقم 23-14 بأنه التشريع الجزائري الذي ينظم ممارسة الإعلام والصحافة، متضمنًا حقوق وواجبات وسائل الإعلام، إضافة إلى القيود والمسؤوليات التي يجب أن تلتزم بها. سيتم التركيز على كيفية تناول وسائل الإعلام الإلكترونية لهذا القانون، نوعية التغطيات المقدمة (مثل الأخبار العاجلة، التحليلات، التحقيقات، والمقالات الرأي)، التحديات القانونية التي تواجهها، وتأثيرها على حرية الصحافة والتعبير. كما سيتم دراسة تفاعل الجمهور مع هذه التغطيات ومدى تأثير القانون على الشفافية وبناء الثقة بين الإعلام والمجتمع.

الدراسات السابقة :

دراسة[1] "Freedom of the Press in Arab States" :

تركز هذه الدراسة على تقييم حال حرية الصحافة في دول العالم العربي، بما في ذلك تحليل التشريعات الإعلامية وكيفية تأثيرها على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. قد تشمل الدراسة مقارنات بين الدول المختلفة في المنطقة وتقديم توصيات لتعزيز الحريات الإعلامية.

---

[1] **أنس عبد القادر: "قراءة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 22/07/2021، الساعة 11:34 صباحًا.**

الرابط قراءة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان .
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194996#google_vignette

الاطـــــــــــار المنهجي للدراســـــــــة

يمكن ربط هذه الدراسة بدراستنا من عدة نواحٍ. أولاً، كلتا الدراستين تركزان على تحليل التشريعات الإعلامية وتأثيرها على ممارسات الصحافة والإعلام، مما يمكننا من الاستفادة من المنهجية المستخدمة في دراسة "Freedom of the Press in Arab States"لتحليل القانون الجزائري. ثانيًا، تقدم الدراسة "Freedom of the Press in Arab States"تقييمًا لحال حرية الصحافة في الدول العربية، مما يسمح لنا بمقارنة نتائج هذه الدراسة مع وضع حرية الصحافة في الجزائر بعد تطبيق القانون العضوي رقم 23-14. أخيرًا، تساهم هذه المقارنة في تقديم توصيات لتحسين الحريات الإعلامية في الجزائر بناءً على التجارب والممارسات الأفضل في الدول الأخرى.

دراسة : "**Media Legislation and Freedom of Expression in the Middle East**"

تتناول هذه الدراسة التطورات القانونية في مجال الإعلام في الشرق الأوسط، وتقدم تحليلاً للتشريعات الإعلامية وكيفية تأثيرها على حرية التعبير والإعلام. قد تشمل المقالة دراسات حالات وتحليلات قانونية للتطبيقات العملية لهذه التشريعات.

تتناول التطورات القانونية في مجال الإعلام في الشرق الأوسط، وتقدم تحليلاً للتشريعات الإعلامية وتأثيرها على حرية التعبير والإعلام. تقدم الدراسة دراسات حالات وتحليلات قانونية للتطبيقات العملية لهذه التشريعات. يمكن ربط هذه الدراسة بدراستنا عن تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر من خلال التركيز على عدة جوانب. أولاً، كلا الدراستين تسلطان الضوء على التأثيرات العملية للتشريعات الإعلامية على حرية التعبير، مما يمكننا من تطبيق الإطار التحليلي المستخدم في دراسة "

على السياق الجزائري. ثانيًا، تقدم دراسة "Media Legislation and Freedom of Expression in the Middle East" دراسات حالات وتحليلات قانونية تساهم في فهم أعمق للتحديات التي تواجهها وسائل الإعلام الإلكترونية في الجزائر تحت القانون العضوي رقم 23-14. ثالثًا، يمكننا من خلال هذه الدراسة مقارنة التشريعات الجزائرية بنظيراتها في دول الشرق الأوسط، مما يساعد في تقديم توصيات لتعزيز حرية الصحافة والتعبير في الجزائر بناءً على التجارب الإقليمية.

دراسة "Impact of Media Laws on Freedom of Press in Arab Countries"[1]:

تقدم هذه الدراسة تقييماً لتأثير التشريعات الإعلامية على حرية الصحافة في الدول العربية، مع التركيز على التحديات التي تواجه الإعلاميين والصحفيين في ظل هذه القوانين. قد تتناول الدراسة أيضاً الممارسات الأفضل والتوصيات لتعزيز حرية الصحافة. يمكن ربط هذه الدراسة بدراستنا عن تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر من خلال التركيز على عدة نقاط. أولاً، تشابه موضوعات الدراسة في تحليل تأثير التشريعات الإعلامية على حرية الصحافة، مما يسمح بمقارنة النتائج والتوصيات بين السياق العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

ثانيًا، تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي يواجهها الإعلام الجزائري تحت القانون العضوي رقم 23-14، وهو ما يساهم في فهم أعمق للمشكلات والتحديات المحتملة

[1] Maamari Nabil: *Les droits de l'homme dans le cadre regional arabe*, site visité le 25/07/2021 a 15:43, www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/drtsfond/maamari.pdf

في تطبيق القوانين الإعلامية. ثالثًا، يمكن أن تقدم الدراسة توصيات ملموسة لتحسين بيئة الإعلام وتعزيز حرية الصحافة في الجزائر استنادًا إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية في العالم العربي

دراسة: "**Media Regulation and Freedom of Expression: Comparative Perspectives**"

تقدم هذه المقالة منظورًا مقارنًا للتشريعات الإعلامية وحرية التعبير في عدة بلدان عربية وأجنبية، مع التركيز على التشابهات والاختلافات بين النظم القانونية وكيفية تأثيرها على ممارسة الصحافة والإعلام.

يمكن ربط هذه الدراسة بدراستنا عن تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر بعدة جوانب. أولاً، من خلال دراسة " Media Regulation and Freedom of Expression: Comparative Perspectives" يمكننا فهم كيفية تطبيق وتنفيذ التشريعات الإعلامية في السياقات العربية والعالمية، مما يساعد في تحديد التحديات والفرص التي قد تواجه الإعلام الجزائري تحت القانون العضوي. ثانيًا، تساهم الدراسة في تقديم تحليل مقارن للسياسات الإعلامية، مما يمكن أن يساعد في وضع توصيات لتعزيز الحريات الإعلامية في البيئة الإعلامية الجزائرية استنادًا إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

دراسة: "Legal Frameworks for Media in the Arab World: Challenges and Opportunities"[1]

- تناول هذه الدراسة الأطر القانونية للإعلام في العالم العربي، وتقدم تحليلًا للتحديات التي تواجه الإعلام والصحافة في ظل هذه الأطر القانونية، مع التركيز على الفرص المتاحة لتعزيز الحريات الإعلامية والتحسينات الممكنة في التشريعات.

- يمكن ربط هذه الدراسة بدراستنا حول تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر من خلال عدة نقاط. أولاً، تشترك كلا الدراستين في التركيز على التحليل القانوني للأطر القانونية المحيطة بالإعلام وتأثيرها على ممارسة الصحافة، مما يمكننا من مقارنة السياق الجزائري بالسياقات الأخرى في العالم العربي. ثانيًا، تساهم الدراسة في تحديد التحديات التي يواجهها الإعلام الجزائري تحت القانون العضوي رقم 23-14، وتقديم فرص محتملة لتعزيز حرية الصحافة والإعلام في البلاد. ثالثًا، يمكن أن تقدم الدراسة توصيات قيمة للسياسات العامة تهدف إلى تحسين البيئة الإعلامية وتعزيز التشريعات القانونية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التعليق على الدراسات السابقة :

تحليل التشريعات الإعلامية وتأثيرها على حرية الصحافة في الدول العربية يمثل موضوعًا معقدًا وحيويًا، حيث تتنوع الدراسات في التعامل مع هذه القضية المهمة. يتمثل التقاطع بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية في التركيز على الأطر القانونية وكيفية تأثيرها

[1] Debré Michel, (2009), *la protection de la liberté individuelle par l'autorité judiciaire*,cahiers du conseil constitutionnel, N° 26, France

على حرية التعبير والصحافة في السياق العربي. تتعامل دراستنا الحالية مع التحديات التي يواجهها الإعلام الإلكتروني في الالتزام بالقوانين الإعلامية، وكذلك حماية حرية التعبير وممارسة الصحافة بحرية ومسؤولية.

من خلال التعليق على الدراسات السابقة، نلاحظ أن التشريعات الإعلامية في الدول العربية تتباين بين الحد من حرية الصحافة والتعبير وبين دعم الحق في الوصول إلى المعلومات. تؤكد الدراسات التي أُجريت أهمية تحقيق توازن بين هذه الجوانب، مع التأكيد على ضرورة تطوير التشريعات لتكون أكثر شفافية ومرونة، مما يسهم في تعزيز دور الإعلام في المجتمعات الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسات الضوء على التحديات القانونية والسياسية التي تواجه الإعلام في مختلف السياقات العربية، وتقدم توصيات لتعزيز حقوق الصحفيين والإعلاميين وضمان استقلاليتهم في التعبير عن الرأي والنقد بحرية دون تدخلات خارجية غير مبررة.

تتقاطع دراساتنا الحالية مع الدراسات السابقة من خلال تسليط الضوء على تأثير التشريعات الإعلامية على الإعلام الإلكتروني في الوطن العربي. من خلال التحليل العميق للأطر القانونية والتشريعات المتعلقة بالإعلام، نتطلع إلى فهم كيفية تأثير هذه القوانين على حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات، وكذلك كيفية تطبيق هذه التشريعات على وسائل الإعلام الإلكترونية بمختلف أشكالها.

بالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى التعرف على التحديات التي يواجهها الإعلام الإلكتروني في الالتزام بالتشريعات الإعلامية، مثل القيود المحتملة على حرية التعبير

والمسؤولية القانونية للمحتوى الإعلامي. كما نسعى إلى استكشاف الفرص المتاحة لتحسين الأطر القانونية، وتطوير معايير أخلاقية ومهنية للإعلام الإلكتروني تعزز من مستوى الشفافية والمصداقية في التغطية الإعلامية.

تتمثل أهمية دراساتنا الحالية في استكشاف كيفية تأثير التشريعات الإعلامية على ممارسة الصحافة الإلكترونية، مع التركيز على تحليل التحديات والفرص التي تواجه الإعلام في الوطن العربي في عصر الرقمنة والتواصل الرقمي المتسارع.

بشكل عام، تسعى دراستنا إلى أن تكون مساهمة في تطوير التشريعات الإعلامية في الوطن العربي، وتعزيز دور الإعلام الإلكتروني في تعزيز الديمقراطية وتعزيز التواصل العام في المجتمعات المعاصرة.

بشكل عام، يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة كالتالي:

1. **تقييم تأثير التشريعات الإعلامية** :يمكن استخدام الأساليب المستخدمة في الدراسات السابقة لتقييم كيفية تأثير التشريعات الإعلامية على حرية الصحافة والإعلام، مع التركيز على التحديات والفرص التي تظهر في سياق القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر.
2. **دراسة الممارسات الأفضل والتوصيات** :يمكن استخدام الدراسات السابقة لاستخلاص الممارسات الأفضل والتوصيات التي تهدف إلى تحسين بيئة الإعلام وتعزيز حرية الصحافة في الجزائر، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه التوصيات في السياق المحلي.

3. **المقارنة بين السياقات الإقليمية** :من خلال المقارنة بين السياقات الإقليمية المختلفة، يمكن تحديد الأساليب الفعالة التي يمكن اعتمادها في الجزائر لتحسين التشريعات القانونية المتعلقة بالإعلام، وذلك باستخدام الدروس المستفادة من الدراسات السابقة.

باستخدام هذه النقاط يمكن تطوير دراسة شاملة تتناول تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر بطريقة منهجية وتفصيلية، مما يساعد في تحديد الفرص والتحديات وتقديم التوصيات المناسبة لتعزيز الحريات الإعلامية في البلاد.

الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة

تمهيد :

في ظل التطورات الهائلة في التكنولوجيا والاتصالات، أصبح الإعلام الإلكتروني له دور أساسي في نقل المعلومات والأخبار إلى الجمهور بشكل سريع وفعال. يشمل الإعلام الإلكتروني مجموعة متنوعة من الوسائل مثل المواقع الإلكترونية، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تعتمد على تكنولوجيا الإنترنت لنشر المحتوى.

في الجزائر، ينظم القانون العضوي رقم 14-23 ممارسة الإعلام بمختلف أشكاله، بما في ذلك الإعلام الإلكتروني، بهدف ضمان التوازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية القيم الوطنية والأخلاقية، ومصالح الدولة.

يتعين على ممارسي الإعلام الإلكتروني في الجزائر أن يكونوا على دراية بأحكام القانون العضوي والتزاماته، ما يتطلب فهمًا دقيقًا للقيود والضوابط التي تنظم نشر المحتوى الإعلامي، والتي قد تتضمن متطلبات للتراخيص والإجراءات المطلوبة للامتثال.

سيتم في هذا الفصل استكشاف كيفية تأثير القانون العضوي رقم 14-23 على الإعلام الإلكتروني في الجزائر، بما في ذلك التحديات والفرص التي تواجهها وسائل الإعلام الرقمية في بيئة قانونية متغيرة.

المبحث الاول : ماهية الاعلام الالكتروني

الإعلام الإلكتروني يمثل تطوراً هائلاً في عالم الاتصالات ونقل المعلومات، حيث يعتمد على التكنولوجيا الرقمية لنشر المحتوى والتفاعل مع الجمهور عبر الإنترنت. يمكن تعريف الإعلام الإلكتروني بأنه مجموعة من الوسائل والمنصات التي تسمح للأفراد والمؤسسات بنشر المحتوى والمعلومات بشكل سريع وفعال، سواء كان ذلك عبر مواقع الويب، وسائل التواصل الاجتماعي، البودكاست، أو التطبيقات الرقمية الأخرى.

المطلب الاول : مفهوم الاعلام الالكتروني

الإعلام الإلكتروني يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لإنتاج ونقل واستهلاك المحتوى الإعلامي. يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الوسائل الإعلامية التي تعتمد على الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية لنقل المعلومات والأخبار والتفاعل مع الجمهور. يتميز الإعلام الإلكتروني بالسرعة والفعالية في نقل المعلومات، وبالقدرة على التفاعل المباشر مع المستخدمين، مما يسهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي ونشر الآراء والأفكار بشكل أسرع وأوسع من الوسائل التقليدية.

الفرع الاول : مفهومها و انواعها

اولا : مفهوم الصحافة الالكترونية

يعد مفهوم الاعلام الالكتروني في مقدمة المفاهيم التي افرزتها الثورة التكنلوجية الحديثة والذي لم يتفق لحد الان علماء الاعلام والاتصال على وضع تعريف وافٍ له , لذلك تعدد التعريفات وكذلك المسميات , وقبل الخوض في تعريف الاعلام الالكتروني لابد من

تعريف الاعلام نفسه , فقد ظهرت عشرات النظريات والمفاهيم التي حاولت وضع تعريفات للاعلام بشكل عام , فعلى سبيل المثال عرف محمد خضر الاعلام بأنه " الوسيلة الرئيسة التي تقوم بالاتصال بين البشر من خلال اهداف محددة توضع عن طريق تخطيط متقن بغرض التعريف عما يجري داخل الوطن الواحد بواسطة الاخبار والانباء المختلفة الانواع والتعليم والترفيه واشباعاً لرغباتهم في فهم ما يحيط بهم من ظواهر"

ألا ان التعريف الذي وضعه عالم الاعلام الالماني (اوتجرت) كان محور معظم التعاريف التي وضعت وهو ان الاعلام " هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها ولميولها واتجاهاتها"[1]

أما مفهوم الاعلام الالكتروني فقد ظهر مع اتجاه المزيد من الناس نحو الانترنت كمورد ومصدر للمعلومات فكان من الطبيعي لوسائل الاعلام ان تتجه او تتبع ذلك , فقد استوقفت هذه الظاهرة – دخول الانترنت عالم الاعلام – الكثير من الباحثين والدارسين , وعلى ضوءها عرف الاعلام الالكتروني بأنه عبارة عن نوع جديد من الاعلام يشترك مع الاعلام التقليدي في المفهوم والمباديء العامة والاهداف , ويمتاز عن الاعلام التقليدي بأنه يعتمد على وسيلة جديدة من وسائل الاعلام الحديثة , وهي الدمج بين كل وسائل الاتصال التقليدية , بهدف إيصال المضامين المطلوبة بأشكال متمايزة ومؤثرة بطريقة أكبر , وهو يعتمد بشكل رئيسي على شبكة الانترنت التي تتيح للاعلاميين فرصة كبيرة لتقديم موادهم الاعلامية المختلفة بطريقة الكترونية بحته دون اللجوء الى الوسائل التقليدية , كمحطات

[1] 1. Ambalard, P. Régulation de l'internet: l'élaboration des Règles de Conduite par le Dialogue Internormatif, (Bruylant, Bruxelles, 2004), p. 130.

البث الاذاعي والتلفزيوني والمطابع وغيرها , بطرق تعتمد على الجمع بين النص والصوت والصورة , وترفع الحواجز بين المتلقي والمرسل.

كما عرفه جونز (jones) (هو مصطلح يستخدم لوصف أشكال من انواع الاتصال الالكتروني اصبحت ممكنة باستخدام الكومبيوتر كمقابل للإعلام القديم الذي يشمل الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات والتلفزيون والراديو الى حد ما وغيرها من الوسائل الساكنة).[1]

كما يعرف الاعلام الالكتروني على انه (الخدمات والنماذج الاعلامية الجديدة التي تتيح نشأة وتطوير محتوى وسائل الاتصال الاعلامي آلياً او شبه آلي , في العملية الاعلامي باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنلوجيا الاتصال والمعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكانها في الشكل والمضمون , كم ان الاعلام الالكتروني هو الاشارات والمعلومات الصور والاصوات المكونة لمواد اعلامية بأشكالها المختلفة التي ترسل او تستقبل عبر المجال الكهرومغناطيسي.

وكما تعددت مفاهيمه تعددت اسماؤه وتدل الاسماء المتعددة للتطبيقات الاعلامية المستحدثة , على أرضية جديدة لهذا الاعلام , اذ يطلق عليه البعض تسمية "الاعلام الرقمي" فعرفه د.محمد عبد الحميد : (العملية الاجتماعية , التي يتم فيها الاتصال من بعد , بين اطراف يتبادلون الادوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها من خلال النظم الرقمية ووسائلها , لتحقيق اهداف معينة.)[2]

---

[1]. Mathieu, M. Evolution de l'économie libérale et liberté d'expression, (Bruylant, Bruxelles, 2007), p. 210.

[2] . Ambalard, P. Régulation de l'internet: l'élaboration des Règles de Conduite par le Dialogue Internormatif, (Bruylant, Bruxelles, 2004), p. 135.

كما يطلق عليه تسمية الاعلام التفاعلي فعرفه د.حسنين شفيق بأنه :[1]

(هو عملية الدمج الآني أو المتأني في اسلوب الاتصال والتواصل بين المرسل والمستقبل , تكون المادة أو الرسالة هي محور هذا الدمج بغرض توصيل الفكرة او الاقناع بها , او الاستدراك حولها , فالتفاعلية من أهم الخصائص التي اختص بها الاعلام الالكتروني بشكل مميز عن بقية وسائل الاعلام الاخرى لدرجة ان اطلق عليه الاعلام التفاعلي)

كما يطلق عليه اعلام الوسائط التشعبية أو الفائقة (hypermedia) ويشير المفهوم الى ان مفهوم النص المترابط او الفائق (hyper text) الذي يعد اساس التجول داخل شبكة الانترنت وشبكة الويب العالمية (www) على وجه الخصوص , لطبيعته المتشابكة وامكانية خلقه لشبكة من المعلومات المتصلة مع بعضها بوصلات تشعبية كما يطلق على بعض تطبيقاته إعلام الوسائط المتعددة لوصف تقنيات الاجهزة والبرمجيات الحاسوبية كلها القادرة على عرض النص والصوت والصورة ما يلحق بها من تأثيرات سمعية وبصرية من الممكن ان تكون ثلاثية الابعاد , ضمن مخرجات موحدة.[2]

وهو أيضاً الاعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال (online media) بالتركيز على تطبيقاته في الانترنت وغيره من الشبكات كما يطلق عليه تعبير الوسائط المسيربونية (cyber media) ويعني تعبير السايبرميديا العالم المصنوع من المعلوميات الصرفه التي

[1]إيمان عبادي، فر يال بن مزاري، " الصراع والتكامل بين الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية ". مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 152.

[2].أبو عيسى، فاروق، "الاتجاهات الدولية الحديثة في حرية الإعلام وحقوق الإنسان"، دراسات إعلامية، العدد 73، أكتوبر/تشرين الأول 1993، ص 75

تأخذ – ليس فيزئيا– شكل المادة , ويصف التعبير شكل وسائل التحكم الالكتروني التي حلت محل الاداء البشري , ولكنه يستخدم هنا لوصف فضاء المعلومات لشبكة الانترنت , كما يطلق عليه صفة إعلام المعلومات (info media) للدلالة على التزواج داخله بين الكومبيوتر والاتصال , وعلى ظهور نظام إعلامي جديد يستفيد من تطور تكنلوجيا المعلوماتية ويندمج فيها , واخيراً هناك من يطلق عليه تسمية الاعلام الجديد فقد وضعت كلية شريدان التكنلوجية (Sheridan) تعريفاً علمياً للاعلام الالكتروني بأنه : (كل انواع الاعلام الرقمي الذي يقدم بشكل رقمي وتفاعلي , وهناك حالتين تميزان الجديد من القديم حول الكيفية التي يتم بها بث مادة الاعلام الجديد , والكيفية التي يتم من خلالها الوصول الى خدماته , فهو يعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت , فضلاً عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسية له في عملية الانتاج والعرض , أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيسي الذي يميزه وهي اهم سماته).

كما يطلق على الاعلام الالكتروني بإعلام العولمة وهو إعلام يعرف على أنه (سلطة تكنلوجية ذات معلومات معقدة , لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول , إنما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية , ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على اسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية , لتقديم عالماً من دون دولة ومن دون أمه ومن دون وطن.

ومن هنا نجد ان مفهوم الاعلام الالكتروني أقترن باستخدام الحواسيب والوسائط الرقمية المتعددة في الاتصال مما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمستحدثات الرقمية وخصائصها وتأثيراتها بدها التطور المعاصر والحديث لتكنلوجيا الاتصال , اذ ان اختلاف التعاريف والمسميات تعكس تعدد وتنوع الخصائص التي تميز بها الاعلام الالكتروني , وبذلك تعرف

الباحثة الاعلام الالكتروني من مجموعة من العناصر المشتركة بين التعاريف والتسميات السابقة كلها (هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تشترك مع الاعلام التقليدي في المفهوم والمبادئ العامة والاهداف , ويشمل المعلومة والصوت والصورة عن طريق الدمج بين الوسائل الاعلامية جميعها التقليدية والالكترونية في آن واحد من خلال استخدام الوسائط المتعددة .

ويمتاز بالتفاعلية والدمج بين المرسل والمستقبل في آن واحد فضلاً عن التنوع وشمول المحتوى واستخدام النص الفائق والروابط التشعبية , اذ يقترن مفهوم الاعلام الالكتروني باستخدام الحواسيب والوسائط الرقمية المتعددة في الاتصال ويمثل الانترنت ابرز ادواته.)[1]

ثانيا- أنواع الصحافة الإلكترونية:

تشمل الصحافة الالكترونية ثلاثة أنواع رئيسية هي: الصحافة الإلكترونية الموازية، الصحافة الإلكترونية المستقلة و صحافة المواطن.

1- الصحافة الإلكترونية الموازية:

هي عبارة عن نسخة الكترونية لصحيفة ورقية موجودة أو وكالة أنباء أو إذاعة أو تلفزيون، فموقعها على شبكة الانترنيت مدعم ومكمل للمؤسسة الأم، أي أنها تعمل على الترويج لهذه الوسائل الإعلامية، وقد بدأ ظهورها في الجزائر سنة 1997 بإنشاء جريدة " El

[1]اللبان درويش، شريف، الإنترنت: التشريعات والأخلاقيات، (دار العالم العربي، القاهرة، 2010)، ص 149- 157

Watan " لموقع إلكتروني لها على الويب، ثم تلتها جريدة " Liberté " في جانفي 1998، ثم جريدة اليوم في فيفري 1998، وهكذا حتى أصبح لكل جريدة مكتوبة موقعها الإلكتروني.[1]

2- الصحافة الإلكترونية المستقلة:

هي نسخة الكترونية تنشر فقط على شبكة الانترنيت وليس لها ارتباط بأي صحيفة ورقية أو وكالة أنباء أو إذاعة أو تلفزيون، فهي إلكترونية بحتة في كل العمليات المتعلقة بتحريرها، وإخراجها، توزيعها ونشرها وقد بدأ ظهور هذا النوع في الجزائر سنة 1999 بنشر جريدة " Algeria interface " والتي كانت قد أسست سنة 1996.

3- صحافة المواطن:

تطلق عليها عدة تسميات: الصحافة التشاركية، الصحافة البديلة، الصحافة الشعبية أو صحافة الهواة، وهي شكل جديد ظهر بفعل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الاتصال، والتي أتاحت للمواطن العادي إمكانية المشاركة في النشر الالكتروني من خلال إنتاج المضمون الإعلامي ومعالجته ونشره عبر المواقع الشخصية، والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي....الخ.

[1] محمد بومدوحة, النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني, ورقة بحثية للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي المنظم من قبل: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة , 26 و27 نوفمبر 2018 : عنوان المداخلة: الصحافة الإلكترونية كمرفق عام في ظل القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام

غير أن هناك من يستبعد إدراجها ضمن أنواع الصحافة الإلكترونية، باعتبار أن مسألة مشروعية ممارستها من قبل غير الصحفيين تبقى محل سجال.

الفرع الثاني : نشأته

لقد مرت وسائل الاعلام بمراحل تطورية متعددة قبل ان تصل الى ماهي عليه اليوم , ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاعلام الالكتروني على المراحل التالية :[1]

- المرحلة الاولى

ترجع بداية هذه المرحلة الى منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى التسعينيات من القرن الماضي ويطلق عليها مرحلة الاتصالات السلكية واللاسلكية , أو مرحلة الوسائل الجماهيرية , ففي عام 1924 اخترع العالم الانكَليزي (وليم سترجون) الموجات الكهرومغناطيسية ثم جاء اختراع التلغراف بفضل الامريكي صمويل مورس فكان بمثابة ثورة في عالم الاتصالات غيرت وجه الفن الصحفي ككل , وفي عام 1877م اخترع توماس اديسون جهاز (الفوتغراف) ثم تمكن العالم الالماني "اميل برلنجر" في عام 1887م من ابتكار القرص المسطح الذي يستخدم في تسجيل الصوت وبدأ تسويق آلة الفوتوغراف عام 1890م كوسيلة شعبية جذابة لتقديم الموسيقى في الاماكن العامة .

وفي عام 1896 استطاع العالم الايطالي ماركوني اختراع اللاسلكي , وكان الامان والكنديون أول من بدأ في توجيه خدمات الاذاعة الصوتية المنتظمة عام 1919م ثم تبعتهم

[1] 8. Bertrand, A. Droit a la vie privée et droits a l'image, (Litec, Paris, 1999), p. 14-22.

الولايات المتحدة في عام 1920م , وفي عام 1940م بدأت خدمات التلفزيون التجاري في الولايات المتحدة , اذ عدت هذه الوسائل فيما بعد قنوات اساية لنقل الاخبار والمعلومات والترفيه.[1]

- المرحلة الثانية

ان اهم انجاز في هذه المرحلة والذي قادنا الى المرحلة التفاعلية والاخيرة هو اختراع جهاز الحاسوب في هذه المرحلة والذي يعد من اهم اختراعات القرن العشرين فقد بدأت تظهر اختراعات بدائية للحاسب الآلي , ثم قام العلماء أمثال "ليز" و "يوسف جاكوار" و آخرين بإضافة تحسينات على هذه الآلة حتى بلغت الذروة في ظهور اول حاسوب تم اكماله بواسطة جامعة "هارفارد" الامريكية عام 1946م , وكان استخدام الحاسوب لاستعمالات علمية الحاسوب الاول بمصابيح المسمى "eniac" جرى انتاجه في عام 1945م لحساب جدول فرز الجيش الامريكي , ثم صار في اخر الستينيات آلة لإدارة المنشأة , حتى عام 1975 , ظهر اول حاسوب شخصي .

وبحلول اواسط السبعينيات اصبحت الثورة الالكترونية موضع التنفيذ في صناعة الصحف , وقد ارتكزت هذه الثورة على تكنلوجيا جديدة أصبحت ممكنة عن طريق تطور أجهزة الكومبيوتر وانتشارها , وتطويع هذه الاجهزة للوظائف الصحفية ولاسيما فيما يتعلق بجمع المواد الصحفية.

[1] عبد الكريم عبد الله، عبد الله، جرائم المعلوماتية والإنترنيت "الجرائم الإلكترونية"، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007)، ص 124-136.

وفي نهاية السبعينيات ونتيجة للتزايد المطرد في اسعار الورق وارتفاع تكاليف الطباعة , فضلاً عن الصعوبات الجمة التي تواجهها عملية نقل الصحف المطبوعة وتوزيعها , ظهرت خدمة التليتكست , بعد ذلك خدمة الفديوتكس , وقد ادى ظهور هذه الخدمات وتطورها إلى اتجاه كثير من الصحف ولاسيما في الغرب الامريكي الى الافادة منها في تطير نظم التوزيع والاشتراكات بها , وهو ما ادى الى توفير النفقات والجهد وزيادة فاعلية دور الجمهور في اختيار ما يقرؤه من مواد صحفية.

المرحلة الثالثة

بدأت هذه المرحلة بتقنية النشر المكتبي (desktop publishing) الذي يتضمن استخدامات الحاسبات الالكترونية الشخصية في اداء عمليات النشر جميعا بداية من النسخ الاصلي الذي كتبه المؤلف , الى المرحلة النهائية من طباعة هذا النص ويضم نظام النشر المكتبي : حاسب الكتروني شخصي مزود بنهاية طرفية تضم لوحة مفاتيح وشاشة , وماسح ضوئي , وآلة طباعة بالليزر , وتتابعت بعد تقنية النشر المكتبي , تقنيات النشر الالكتروني , مثل انظمة الفيوداتا , وأنظمة البريد الالكتروني (electronic mail).[1]

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي كان من الواضح ان استبدالاً جديداً قد حصل , والذي تمثل بدخول الانترنت عالم الاعلام والاتصال , والانترنت عبارة عن تجميع (assembly) مجموعة كبيرة من الشبكات الحاسوبية (network computer) على كامل مساحة الكرة الارضية بواسطة اتفاقية عملاقة مابين الالاف من نظم الكمبيوترات للارتباط

[1] إيمان عبادي، فر يال بن مزاري، " الصراع والتكامل بين الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية ".المرجع السابق ذكره ,ص155.

معاً , بحيث ينشأ لدينا كم هائل من المعلومات نستطيع الولوج فيه والنهل منه بواسطة ترتبه بسيطة , تتألف من "ربطة" (reter) فيه بين مستثمر الانترنت "الطرفي" (terminal) واحد الحواسيب الرئيسية المعتمدة (حكومية أو نصف حكومية أو خاصة) , ولايوجد ثمة شخص أو مجموعة أشخاص يمكن لها ان تدعي ملكية او ادارة الانترنت , ولكن يمكن عد كل مستخدم وكل مشترك في الانترنت مسؤولة عن جهاز او شبكته , وكل شركة توفر خدمة اتصال بالانترنيت مسؤولة عن شبكتها والمشتركين فيها.[1]

ومع ظهور خدمة الشبكة العالمية العنكبوتية (world wid web) المعروفة اختصاراً بـ (www) ويشار اليها بشبكة (web) احياناً , والتي تمكن من الحصول على المعلومات بطريقة سهلة وذلك بكتابة بعض الكلمات الاساسية (key word) فيتم عرض المواقع التي تحتوي على الملفات التي تحتوي على هذه الكلمات وهي مواقع قد تكون في بلداهن مختلفة ومتباعدة وما عليك سوى النقر على ما تريد لتقوم الشبكة باستعراضه وتزايد الاستخدام الجماهيري للأنترنت وتحولت بالفعل الى وسيلة اتصال تؤدي وظائف الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري , فظهرت مواقع اعلامية جديدة . بداية من شمال امريكا من مؤسسات مثل (CNN) وصحيفة (شيكاغو اون لاين) والتي تعد أول صحيفة الكترونية في الولايات المتحدة الامريكية تطلق نسخة الكترونية على الانترنت عام 1992م مع نسختها الورقية (شيكاغو تربيون) , وبنهاية عام 1992م , كان ثمة 150 صحيفة قي شمال امريكا توفر نسخاً نصية كاملة من طبعتها على الانترنت عن طريق مزودين الخدمة.

[1] أنطونيو أيوب، بولين، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية: دراسة مقارنة، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009)، ص 304-308 .

وفي منتصف التسعينات حدث شيء جديد , اذ خرج من الانترنت تقنيات اطلق عليها "الوسائط المتعددة" , وهي مجموعة من مستلزمات البرمجة او البرامج الخاصة ووسيلة لتجميع الوثائق معا , مما يتيح لمستخدمي هذه الوسائط التجول عبر الشبكة , وان يشاهدوا كل ما فيها بالصوت والصورة والفيديو بمجرد الضغط عليها بالماوس , ويمكن عد ذلك فيما يخص المضمون , اما فيما يتعلق بالوسيلة نفسها تطورت اجهزة الحاسوب هي الاخرى من اجهزة حاسبات مكتبية الى اجهزة محمولة (laptops) واجهزة تلفون المحمول والتي ساعدت كثيراً على امكانية عمل القراء وافراد التحرير للمحتوى الاعلامي دون ضرورة تواجدهم داخل مبنى الصحيفة , وهذا ما يتم ارساله على هيئة ملفات الكترونية مثل ملفات (pdf) عن طريق شبكة الانترنت , اي ان العمل والقراءة على حد سواء يكون عن بعد.[1]

وسرعان ما تحول القراء الى الانترنت للحصول على الاخبار لأنها وسيلة اعلام تفاعلية تمكن المستخدم من ابداء رأيه واختيار ما يريده من معلومات , كما انها وسيلة اتصال تتيح له خدمات مثل البريد الالكتروني والاتصال بالهاتف عن طريق الشبكة وسماع الموسيقى وحتى مشاهدة الافلام , لذلك فأن الانتفاع بالشبكة ليس محصوراً بالصحف الالكترونية وانما يتعدى ذلك الى حيز ارحب وامتع.

وكان من بين الانعكاسات المعاينة للثورة الرقمية على الفضاء الصحفي والاعلامي عموماً هو نهاية احادية المصادر الخبرية , فالإنترنت تسمح بتقاطع , بمعنى الحضور الآني , للجرائد والاذاعات والتلفزيونات , ووكالات الانباء , فضلاً عن ذلك , التراجع المستمر للقراءة الخطية (بعكس القراءة التي تعتمد الروابط النصية المفرعة) , ألا ان ذلك لا يعني

[1] Guerrier, C. Monguet, M-C. Droit et sécurité des télécommunications, (Springer, 2000), p.151

عدم استفادة الصحافة الورقية من الثورة التكنلوجية , اذ تشهد تقنية نقل الصورة الصحفية تطورات تقنية متلاحقة , بما يسهم في النهاية على اعانة الصحف اليومية بخاصة وغيرها من الصحف والمطبوعات بعامة , في اداء رسالتها الاعلامية على اكمل وجه , وبمعدلات غاية في السرعة , وهو الامر الذي جعل الصحيفة اليومية الان قادرة على منافسة وسائل الاعلام الالكترونية ولاسيما التلفزيون الذي يقدم الصورة المرئية الى جانب النص الصوتي في آن واحد.

كما اوجد الانترنت العالم الافتراضي الذي يسمح للمتصفحين بتحقيق ذاته , عن طريق الجهر بالأفكار والسلوكيات التي منعته الضوابط الاجتماعية من الجهر بها في العالم الحقيقي , انه عالم يسمح للمتصفح بنزع القناع ليكشف عن وجهه الحقيقي بمحاسنه ومساوئه , ونعني هنا بالافتراضية (virtuality) او الجماعات الافتراضية عبر الشبكة هي تلك التجمعات الاجتماعية التي تشكلت من اماكن متفرقة في انحاء العالم يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكومبيوتر والبريد الالكتروني يتبادلون المعارف فيما بينهم ويكونون صداقات يجمع بين هؤلاء الافراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ولكن ليس عن قرب وتتم هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصال هي الانترنت الذي بدوره اسهم في حركات التشكل الافتراضية .

فكانت هناك رؤية تقوم على ان تطور تكنلوجيا الاتصال قد شكل نظاماً اعلامياً عالمياً جديداً , وانه قد فتح المجال واسعاً اما الدول والشعوب والافراد كلهم لكي تحصل على المعلومات وترسلها , اذ يمتد اثر هذه الحالة الجديدة الى مناطق العالم المختلفة بطريق

مختلفة حسب مستويات تنميتها وتصورها للمستقبل , ولكن الجميع يواجهون بفضل التكنولوجيات الجديدة ولاسيما تقنيات الاتصال واقعاً ملموساً في المستقبل القريب.[1]

المطلب الثاني : أهم مبادئ الاعلام الالكتروني

الإعلام الإلكتروني يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد سماته وتوجهاته في عالم الاتصالات الحديث. [2]

من بين هذه المبادئ، يبرز أهمية حرية الصحافة وحرية التعبير كأساس أساسي لنقل المعلومات والآراء دون قيود قانونية غير مبررة. يعزز الإعلام الإلكتروني المصداقية والموضوعية في نقل المعلومات، ويشجع على التفاعل المباشر مع الجمهور من خلال وسائل متعددة مثل الشبكات الاجتماعية والمدونات والبودكاست والفيديوهات الرقمية.

الإعلام الإلكتروني يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد طبيعته وأساليب عمله، من أبرز هذه المبادئ[3]:

1. **حرية الصحافة وحرية التعبير** :تعزيز حقوق الصحافة والتعبير عبر الإنترنت دون قيود معترف بها قانونيًا، مما يسمح بنقل المعلومات والآراء بحرية دون تدخلات قانونية غير مبررة.

---

[1] بيومي حجازي، عبد الفتاح، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون النموذجي العربي الموحَّد، (منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009)، ص 24-25.

[2] Chatillon, G. le droit international de l'internet, (Bruylant, Bruxelles, 2002), p.158.

[3] كريمي، علي، قوانين الإعلام المكتوب في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات، (منشورات الإيسيسكو 2011).

2. **المصداقية والموضوعية** :تشجيع نشر المحتوى الذي يستند إلى معايير صحافية عالية، مع التأكيد على دقة المعلومات ومصداقيتها، وتجنب نشر الأخبار الزائفة أو الإشاعات.

3. **التفاعلية والمشاركة** :تعزيز التفاعل بين الناشر والمستخدمين، مما يشمل تعليقات القراء وردود الفعل، وإمكانية المشاركة والتفاعل الفوري مع المحتوى.

4. **التنوع والشمولية** :تقديم محتوى متنوع يلبي اهتمامات واحتياجات الجمهور المتنوع، بما يشمل المواضيع الثقافية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

5. **الخصوصية والأمان** :احترام حقوق الخصوصية للمستخدمين وتوفير بيئة آمنة لتبادل المعلومات والتفاعل دون تعريض المستخدمين للخطر أو الاستغلال[1].

6. **الشفافية والمساءلة** :تعزيز مبدأ الشفافية في نشر المعلومات والمساءلة عن المحتوى المنشور، مع توفير معلومات دقيقة حول مصادر المعلومات والنقل.

التحديث والسرعة :يتطلب الإعلام الإلكتروني قدرة على التحديث والتفاعل بسرعة مع الأحداث الجارية والمستجدات، مما يساهم في تزويد الجمهور بالمعلومات الحديثة والدقيقة في الوقت المناسب.

7. **التكنولوجيا والابتكار** :يعتمد الإعلام الإلكتروني على التكنولوجيا والابتكار في تقديم الخدمات الإعلامية بشكل جديد وفعال، مما يسهم في تطوير الصناعة الإعلامية وتحسين تجربة المستخدم.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية :https://www.aps.dz/ar/algerie/152890-2023-12-03-16-25-15

8. **التواصل العالمي** :يتيح الإعلام الإلكتروني الوصول إلى جمهور عالمي بدون حدود جغرافية، مما يسهم في توسيع النطاق التأثيري للمحتوى والتأثير على المستوى العالمي.

9. **التنظيم والإدارة** :يتطلب الإعلام الإلكتروني إدارة وتنظيم فعالين للمحتوى والموارد، مع التركيز على تحقيق الأهداف الإعلامية بطريقة مستدامة وفعالة.

المرونة والتكيف :يجب على الإعلام الإلكتروني أن يكون مرنًا وقادرًا على التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والسوق واحتياجات الجمهور، لضمان استمراريته وفاعليته.

تلك المبادئ تعكس جوانب أساسية من طبيعة الإعلام الإلكتروني وكيفية عمله، وتبرز أهمية هذه السمات في تحقيق أهداف الإعلام الحديث بشكل فعال ومستدام.

المبحث الثاني : التنظيم القانوني للإعلام الالكتروني

يعرف الفضاء الإعلامي يوما بعد يوم تحولات جذرية متنامية ، وهذا بازدياد استخدام شبكات الانترنت وما تتيحه من تطبيقات و تسهيلات ، و أصبحت الصحافة الالكترونية جزء لا يتجزأ من المشهد الإعلامي سواء كان محليا ، وطنيا ، أو دوليا . خصوصيات تلك للصحافة جعلتها تتبوأ الصدارة إعلاميا و الفضل يعود بالدرجة الأولى الى ما تتيحه الشبكة العنكبوتية من آنية و سرعة في بث وتغطية وتداول المعلومة و الخبر. إلا أن هذا النوع الإعلامي الجديد طرح إشكالية تنظيمه وضبطه من الناحية القانونية ، و الجزائر من بين الدول التي تدخلت مؤخرا لتنظيم و تأطير هذه الوسيلة الإعلامية الحديثة وذلك بإصدار تشريعات إعلامية تحاول مواكبة التطور التكنولوجي الافتراضي و الممثلة في القانون العضوي المتعلق بالإعلام[1]

المطلب الاول : التنظيم القانوني لحرية الرأي و التعبير الاعلامي

تعتبر حرية التعبير من أهم حقوق الإنسان؛ مما يعني الحق في أن يكون الإنسان حُرًّا بشأن ما يبديه من آراء، ومنشورات، وبحوث، بأية وسيلة من وسائل التعبير. وحرية الإعلام تنبع من حرية التعبير، وهي تشكّل أهمّ تطبيقاتها. وتؤكّد أغلب الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية على حرية الإعلام؛ باعتبار أنّها تعزز مشاركة المواطنين في القضايا العامة، ودعم أنظمة الحكم الرشيدة، وتساهم في دعم التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي.

---

[1] الحاج سالم عطية، " الإعلام الجديد، مبادئ المفهوم". مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزائر، 2018. ص 308

إلاّ أنّ حرية الإعلام، ليست حقًا مطلقًا، بل لديها حدود تتضمن واجبات ومسؤوليات، وقد تخضع لقيود تهدف إلى حماية النظام العام وحقوق الآخرين في مجتمع ديمقراطي يحكمه القانون.

يعتبر التنظيم القانوني لحرية التعبير والإعلام أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق توازن بين حق الأفراد في التعبير عن آرائهم وحق المجتمع في الحفاظ على النظام العام وحماية حقوق الآخرين. تهدف القوانين المنظمة لهذه الحرية إلى توفير بيئة تشجع على تبادل الأفكار والمعلومات بحرية وشفافية، مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية. تشمل هذه القوانين مواد تضمن عدم التعدي على حقوق الآخرين، مثل قوانين مكافحة التشهير والتحريض على الكراهية، وكذلك الضوابط التي تتيح الوصول إلى المعلومات الحكومية وتحمي الصحفيين من التدخلات غير المشروعة في عملهم.

الدستور الجزائري

ينص الدستور الجزائري على حرية التعبير وحرية الصحافة كحقوق أساسية. المادة 50 من الدستور تضمن حرية الصحافة والطباعة والنشر والبث والإعلام، وتمنع الرقابة المسبقة على هذه الأنشطة[1].

المادة 50 من الدستور الجزائري تكرس حق حرية التعبير وحرية الصحافة كحقوق أساسية. هذه المادة تعتبر ركيزة أساسية لضمان حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم وأفكارهم دون خوف من الانتقام أو الرقابة. دعونا نتعمق في مضمون هذه المادة وأهميتها:

[1] عمار رابح، الصحافة الالكترونية وتحديات الفضاء الالكتروني. (أطروحة دكتوراه)، جامعة أحمد بن بلة – وهران1، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، 2017، ص 110.

مضمون المادة 50

- **حرية الصحافة** :تضمن المادة حرية الصحافة، مما يعني أن الصحفيين ووسائل الإعلام لديهم الحق في جمع الأخبار والمعلومات ونشرها دون تدخل غير مبرر من قبل السلطات. هذا الحق يشمل جميع أنواع وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحافة المطبوعة والإلكترونية.
- **حرية الطباعة والنشر والبث** :تمنح المادة حرية الطباعة والنشر والبث، مما يعني أن الأفراد والمؤسسات يمكنهم طباعة الكتب والمجلات والمواد الأخرى، ونشرها وتوزيعها، وكذلك بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية بدون قيود تعسفية.
- **منع الرقابة المسبقة** :تشدد المادة على منع الرقابة المسبقة، مما يعني أن السلطات لا يمكنها فرض رقابة على المحتوى الإعلامي قبل نشره أو بثه. هذا يعزز من استقلالية وسائل الإعلام ويمنع التحكم في المعلومات من قبل الحكومة.

أهمية المادة 50:[1]

1. **تعزيز الديمقراطية** :تساهم حرية الصحافة والتعبير في تعزيز الديمقراطية من خلال ضمان تدفق حر للمعلومات والأفكار، وتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية.
2. **مكافحة الفساد** :تتيح حرية الصحافة للصحفيين التحقيق في قضايا الفساد والانتهاكات الحكومية ونشرها، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

[1] عمار رابح، الصحافة الالكترونية وتحديات الفضاء الالكتروني. (المرجع السابق ذكره ص 119.

3. **حماية الحقوق** :تضمن حرية التعبير حماية حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، والدفاع عن قضاياهم ومصالحهم.

4. **التنوع الثقافي والفكري** :تسهم حرية الصحافة والتعبير في تعزيز التنوع الثقافي والفكري من خلال السماح بنشر آراء وأفكار مختلفة ومتنوعة[1].

قانون الإعلام

صدر قانون الإعلام الجزائري الحالي في عام 2012، ويهدف إلى تنظيم عمل وسائل الإعلام في البلاد. ومع ذلك، تم انتقاد هذا القانون لاحتوائه على قيود صارمة ومبهمة على حرية التعبير. مؤخرًا، اعتمد البرلمان مشروع قانون عضوي جديد للإعلام يثير مخاوف بشأن تأثيره على حرية الصحافة.

الأحكام الرئيسية في القانون العضوي للإعلام:[2]

1. **المعايير المرجعية** :ينص القانون على أن الأنشطة الإعلامية يجب أن تحترم "الدين الإسلامي والمرجعية الدينية الوطنية والأديان الأخرى"، و"الهوية الوطنية والقيم الثقافية والأخلاقية للأمة"، و"السيادة الوطنية والوحدة الوطنية". هذه المعايير العامة والغامضة يمكن أن تُستخدم لتقييد حرية التعبير.

[1] على عبد الفتاح كنعان، الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية. دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014، ص 7-8

[2] وسيلة وجدي دمرجي، " مستقبل الصحافة الورقية في ظل الإعلام الجديد". مجلة آفاق الفكرية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، العدد 03، الجزائر، 2015، ص 96.

2. **الأخبار الكاذبة والمغرضة** :يُلزم القانون الصحفيين بالامتناع عن نشر أو بث "أخبار كاذبة أو مغرضة"، وهو ما قد يُستخدم كذريعة لقمع الصحافة النقدية.

3. **التمويل الأجنبي** :يمنع القانون تلقي التمويل والدعم المادي من جهات أجنبية، ويعاقب المخالفين بغرامات مالية. هذا الحكم يحد من استقلالية وسائل الإعلام.

4. **حماية المصادر** :رغم أن القانون يعترف بحق الصحفيين في حماية مصادرهم، إلا أنه يلزمهم بالكشف عنها في حال طلب القضاء ذلك، مما يقوض حماية المصادر الصحفية.

5. **ملكية وسائل الإعلام** :يحظر القانون على الجزائريين مزدوجي الجنسية امتلاك أو المساهمة في وسائل إعلامية داخل الجزائر.

الهيئات التنظيمية

يقترح مشروع القانون العضوي للإعلام إنشاء مجلس أعلى لأخلاقيات مهنة الصحافة، يتكون نصف أعضائه من تعيينات رئيس الجمهورية، مما يثير مخاوف بشأن استقلاليته. كما تنص مشاريع القوانين المتعلقة بالصحافة المطبوعة والإلكترونية والأنشطة السمعية والبصرية على إنشاء هيئات تنظيمية، يتم تعيين جميع أعضائها من قبل رئيس الجمهورية[1].

قانون العقوبات

يحتوي قانون العقوبات الجزائري على مواد تعاقب على جرائم التعبير غير العنيف بالسجن، مما يعرض الصحفيين للملاحقة القضائية والاحتجاز بسبب عملهم الصحفي:[2]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية : https://www.aps.dz/ar/algerie/152890-2023-12-03-16-25-15

[2] وسيلة وجدي دمرجي، " مستقبل الصحافة الورقية في ظل الإعلام الجديد". المرجع السابق ذكره، ص 99.

- **إصلاح القوانين** :تعديل قانون الإعلام والقوانين ذات الصلة لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان إلغاء العقوبات السالبة للحرية على جرائم التعبير غير العنيف.
- **تعزيز استقلالية الهيئات التنظيمية** :ضمان أن تكون الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام مستقلة عن السلطة التنفيذية.
- **حماية الصحفيين** :تنظيم حماية الصحفيين ومصادرهم وضمان عدم تعرضهم للملاحقة القضائية بسبب عملهم الصحفي.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن للجزائر تحسين البيئة القانونية لحرية الإعلام والاتصال وضمان بيئة إعلامية أكثر حرية واستقلالية.

المطلب الثاني : ضمانات حرية الاعلام و قيود القانون

ضمانات حرية الإعلام وقيود القانون تشكل موضوعًا هامًا في السياق القانوني والدستوري، حيث تسعى الدول إلى تحقيق توازن بين حرية التعبير وحق الجمهور في الحصول على معلومات، وبين الضرورة لتنظيم وسائل الإعلام وحماية القيم العامة والحقوق الأخرى. فيما يلي بعض النقاط المهمة حول هذا الموضوع:

ضمانات حرية الإعلام[1]:

1. **حق الوصول إلى المعلومات** :يتضمن ذلك حق الجمهور في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، والقدرة على استقصائها ونقلها دون تدخل غير مبرر من الحكومة أو السلطات.

[1] محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري – التنظيم الإداري ـ النشاط الإداري**– . دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2013، ص 234،

2. **منع الرقابة المسبقة** :يجب أن يتمنى القانون على الرقابة المسبقة على النشرات الإعلامية، مما يتيح للصحفيين ووسائل الإعلام نشر المعلومات دون تدخلات أو عوائق قانونية مسبقة.

3. **حرية التعبير والتنوع الإعلامي** :يجب أن يحمي القانون حرية الصحافة والتعبير، مما يتيح للأفراد والمؤسسات إبداء وجهات النظر المتنوعة والمختلفة دون تعرض للتهديد أو القمع.

قيود القانون على حرية الإعلام[1]:

1. **القيود التشريعية** :يمكن للدول تطبيق قيود قانونية معينة على حرية الإعلام، مثل حظر النشرات التي تشجع على الكراهية أو تنشر أخبارا كاذبة تؤثر سلبًا على النظام العام.

2. **التنظيم الاقتصادي** :يمكن أن تضع الدول قواعد تنظيمية لتنظيم ملكية وتمويل وسائل الإعلام، وذلك لضمان استقلاليتها وتجنب تأثيرات النفوذ الاقتصادي على المحتوى الصحفي.

3. **المسؤولية القانونية** :يجب أن تلتزم وسائل الإعلام بالمسؤولية القانونية، مثل عدم نشر المعلومات الكاذبة أو الإساءة إلى الأفراد أو المؤسسات دون أساس قانوني.

تحقيق التوازن[2]:

- يعتبر تحقيق التوازن بين حرية الإعلام وقيود القانون تحديًا دائمًا، حيث يتطلب ذلك تشريعًا دقيقًا ومتوازنًا يحمي حقوق الأفراد والمجتمعات دون إهمال حماية القيم العامة والأمن الوطني.

---

[1] نادية ضريفي، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة. دار بلقيس، الجزائر، 2010، ص 237.

[2] سعد سلمان المشهداني، الصحافة العربية والدولية. دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 80.

- يجب على الدول الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز دور المؤسسات المستقلة، مثل المحاكم والهيئات التنظيمية، في ضمان مراقبة وتنفيذ القوانين بطريقة عادلة وشفافة.

حرية الإعلام تعتبر أساسًا للديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ومع ذلك، فإنها تتطلب توازنًا دقيقًا ومستمرًا بين الحرية والمسؤولية. يجب أن تعمل الدول على تعزيز هذه الحرية بما يحقق التنمية المستدامة ويضمن حماية حقوق الجميع دون تمييز أو تحيز.

المبحث الثالث : تأثير قانون العضوي المتعلق بالإعلام 14-23 على الاعلام الإلكتروني

قانون العضوية المتعلق بالإعلام من 14 إلى 23 يشكل إطارًا قانونيًا هامًا ينظم عمل وسائل الإعلام في البلدان التي يطبق فيها، ويشمل بالأساس القوانين والأنظمة التي تحدد حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وخصوصاً فيما يتعلق بالإعلام الإلكتروني. يمكن أن يكون لهذا القانون تأثيرات متعددة ومتنوعة على الإعلام الإلكتروني

المطلب الاول :ماهية القانون العضوي 14-23

في العدد الأخير من الجريدة الرسمية الصادر في 2 ديسمبر 2023 (العدد 56)، صدر قانون عضوي رقم 23-14 الذي ينظم الإعلام في الجزائر.

يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وتضمن ممارسة حرة لهذا النشاط. يقوم القانون الجديد بإنشاء سلطة لضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وكذلك سلطة وطنية مستقلة لضبط السمعي البصري. كما يلزم القانون المؤسسات الإعلامية بتطوير مهارات الصحافيين وتحسين مستوى المعرفة الإعلامية.

يضمن القانون أيضًا حق الصحافي في الوصول إلى المعلومات، ويمنح الصحافي حق استفادة من الملكية الأدبية والفنية على أعماله. تم إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة، يتكون من 12 عضوًا تُعين نصفهم من قبل رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من قبل الصحافيين والناشرين.[1]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية29/06/2024: : https://www.aps.dz/ar/algerie/148279-2023-08-31-10-58-36

يتولى هذا المجلس إعداد ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة والمصادقة عليه.

و اهم ما جاء فيه من مواد :[1]

المادة 1: تحديد المبادئ والقواعد لنشاط الإعلام بحرية

يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام بحرية، وفقاً لأحكام الدستور والتشريعات النافذة، مع احترام القيم والمبادئ الثقافية والدينية والأخلاقية للأمة الجزائرية.

المادة 2: تعريف نشاط الإعلام

يشمل نشاط الإعلام كل نشر للأخبار والصور والآراء والأحداث والرسائل عبر وسائل مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية، موجهة للجمهور أو فئة معينة منه.

المادة 3: حرية ممارسة نشاط الإعلام

يضمن القانون حرية ممارسة نشاط الإعلام ضمن إطار الدستور وهذا القانون العضوي، مع احترام الدين الإسلامي، الهوية الوطنية، والقيم الأخلاقية والثقافية، والمصالح العامة، والأمن القومي.

[1] قانون الإعلام الجديد ساري المفعول .الشعب اونلاين جريدة إلكترونية , 3/06/2024 : https://www.echaab.dz/2023/08/31/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B9%D9%88%D9%84/

المادة 4: جهات ممارسة نشاط الإعلام

يتم ممارسة نشاط الإعلام من قبل وسائل الإعلام التابعة للهيئات العمومية والمؤسسات العامة، الأحزاب السياسية، والجمعيات والتنظيمات النقابية، والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتوافر لهم الجنسية الجزائرية.

المادة 9: شروط الإعلان والتثبت من حيازة رأس المال

تلتزم كل وسيلة إعلام بالإعلان عن حيازتها لرأس مال وطني خالص ومصادر الأموال، وتلتزم بشروط القوانين المتعلقة بالصحافة المكتوبة والإلكترونية والنشاط السمعي البصري.

المادة 13: إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية

تُنشأ سلطة مستقلة لضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، معتمدة على الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، لتحديد مهامها وصلاحياتها وفقاً للقانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية.

المادة 23: حماية حقوق الصحفي

يتمتع الصحفي بحماية قانونية من أي أشكال من أشكال العنف أو السب أو الاهانة أو التهديد أثناء ممارسة مهنته، وله الحق في رفض تغييرات في مضمون أعماله دون موافقته.

المادة 29: حقوق الملكية الأدبية والفنية

يخضع نشر أو بث أي عمل صحفي لموافقة صاحبه، ويتمتع الصحفي بحقوق الملكية الأدبية والفنية على أعماله.

المبادئ والغايات الأساسية للقانون عضوي رقم 23-14 [1]:

1. **حرية الإعلام وتنظيمها بحرية** :القانون يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام بحرية، مع احترام القوانين المعمول بها والقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع الجزائري.
2. **تعريف نشاط الإعلام** :يشمل نشاط الإعلام كل أشكال نشر الأخبار والصور والآراء والأحداث عبر الوسائط المكتوبة والإلكترونية والسمعية البصرية.

حقوق وواجبات الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية:

3. **حرية ممارسة نشاط الإعلام** :تكفل القوانين الجزائرية حرية ممارسة نشاط الإعلام داخل إطار الدستور والقوانين، مع احترام الدين والقيم الوطنية والأخلاقية، وضمان السيادة الوطنية والأمن القومي.
4. **الجهات المسؤولة عن نشاط الإعلام** :تشمل الجهات المؤهلة لممارسة نشاط الإعلام الهيئات العمومية والمؤسسات العامة، الأحزاب السياسية، والجمعيات والتنظيمات النقابية، بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يحملون الجنسية الجزائرية.

سلطات وتنظيمات الإعلام:

5. **سلطة ضبط الإعلام** :إنشاء سلطة مستقلة لضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وكذلك السمعية البصرية، مع ضمان استقلاليتها وشخصيتها المعنوية والإدارية والمالية، لضمان تنظيم نشاط الإعلام وفقاً للقوانين المعمول بها.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الإتصال :
https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/11244

حقوق الصحفيين:

6. **حقوق الحماية والملكية الأدبية** :يتمتع الصحفيون بحماية قانونية من أي أشكال من أشكال العنف أو السب أو التهديد أثناء ممارسة مهنتهم، ولديهم الحق في الحفاظ على الملكية الأدبية والفنية على أعمالهم.

الأخلاقيات والآداب المهنية:

7. **مجلس الآداب والأخلاقيات للصحفيين** :إنشاء مجلس يتكون من أعضاء منتخبين ومعينين للرقابة على السلوكيات المهنية والأخلاقيات للصحفيين، وضمان الامتثال لمعايير النزاهة والمهنية في ممارسة المهنة.

يُعد القانون العضوي المتعلق بالإعلام في الجزائر إطاراً قانونياً شاملاً يحدد حقوق وواجبات الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، ويسعى إلى تنظيم ممارسة الإعلام بحرية تحت إطار القوانين والقيم الوطنية والأخلاقية. يهدف القانون أيضاً إلى حماية حقوق الصحفيين وضمان النزاهة والشفافية في نشر المعلومات للجمهور.

هذا التفسير يسلط الضوء على الأسس القانونية والمبادئ التي يستند إليها القانون الجزائري لتنظيم قطاع الإعلام وضمان حريته ونزاهته في خدمة المجتمع والأمة.

المطلب الثاني :أثر القانون العضوي 14-23 على الاعلام الالكتروني

لفهم أثر القانون العضوي رقم 14-23 على الإعلام الإلكتروني في الجزائر، يجب التركيز على عدة نقاط رئيسية تتعلق بالتنظيم، الحقوق، والتحديات التي يواجهها الإعلام الإلكتروني في هذا السياق[1]:

[1] احمد يونس , صدور القانونين المتعلقين بالصحافة المكتوبة والالكترونية وبالنشاط السمعي البصري في الجريدة الرسمية, صحيفة الشرق الأوسط ,10 جويلية 2024 :

التنظيم والترخيص[1]:

1. **ضوابط التشغيل والترخيص** :يلزم القانون الإعلام الإلكتروني بالامتثال لضوابط وشروط محددة تحددها السلطات المختصة. هذا يشمل تحديد متطلبات مالية وإدارية للحصول على ترخيص، مثل مصدر التمويل والتسيير المالي، مما يؤثر على القدرة على تأسيس وتشغيل وسائل الإعلام الإلكترونية.
2. **مراقبة السلطات الرقابية** :تأسيس سلطات مستقلة مثل "سلطة ضبط الصحافة الإلكترونية" التي تتولى مهام الرقابة والضبط، مما يؤثر على حرية الإعلام وقدرته على نقل المعلومات بدون قيود.

حقوق وحريات:

3. **حماية حقوق الصحفيين والنشر** :يكفل القانون حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ونشرها، ويحميهم من التهديدات والضغوطات أثناء ممارسة عملهم، مما يعزز الشفافية والنزاهة في الإعلام الإلكتروني.

4. **السرية والخصوصية** :توفير إطار قانوني يحمي السرية والخصوصية للمعلومات المنشورة عبر الإعلام الإلكتروني، مما يحافظ على حقوق الأفراد ويضمن احترام القوانين الوطنية والدولية في هذا الصدد.

---

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/5038718-

[1] عمار رابح، الصحافة الالكترونية وتحديات الفضاء الالكتروني. (المرجع السابق ذكره، ص 130.

التحديات والتطورات:

5. **تكنولوجيا الاتصالات والتواصل الاجتماعي** :التطورات السريعة في التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي تفرض تحديات جديدة على التنظيم القانوني والرقابة، مثل تطبيق القوانين على منصات التواصل الاجتماعي وتدفق المعلومات السريع.

6. **التنوع والحرية الفكرية** :تعزيز التنوع الإعلامي وحرية التعبير دون الإخلال بالقيم والأخلاق الوطنية والثقافية، مما يحقق توازناً بين حرية الإعلام وحقوق المجتمع.

باختصار، يتضمن القانون العضوي رقم 14-23 في الجزائر إطاراً قانونياً يحدد الحقوق والواجبات للإعلام الإلكتروني، مما يؤثر على حريته ونشاطه في البلاد. يسعى القانون إلى تنظيم القطاع الإعلامي بشكل يحافظ على النزاهة والشفافية، ويضمن الاحترام للقوانين الوطنية والقيم الثقافية والأخلاقية.

خلاصة الفصل :

القانون العضوي رقم 14-23 في الجزائر يمثل إطارًا قانونيًا يهدف إلى تنظيم نشاط الإعلام بحرية وفقًا لأحكام الدستور والتشريعات الوطنية، مع احترام القيم الثقافية والدينية، والمصالح الوطنية والأمن الوطني.

يوفر القانون شروطًا دقيقة لممارسة الإعلام الإلكتروني، بما في ذلك متطلبات المصادر المالية والتسيير، مما يضمن تنظيمًا فعالًا يحقق التوازن بين حرية الصحافة والحفاظ على الاستقرار الوطني والأمن. يعكس هذا القانون التزام الحكومة بتعزيز الشفافية وحقوق الصحافيين، مع إنشاء هيئات مستقلة لضبط وسائل الإعلام، مما يساهم في تعزيز الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات.

الفصل الثالث :الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد :

في ظل التحولات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح الإعلام الإلكتروني جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمعات المعاصرة. مع ظهور وانتشار وسائل الإعلام الإلكترونية، ظهرت تحديات جديدة تتطلب تنظيمها وتأطيرها ضمن إطار قانوني يضمن ممارستها بشكل يتماشى مع المصلحة العامة ويحافظ على حقوق الأفراد والمجتمع.

في الجزائر، جاء القانون العضوي 23/14 كإطار تشريعي ينظم عمل وسائل الإعلام، بما في ذلك الإعلام الإلكتروني. يهدف هذا القانون إلى وضع ضوابط ومعايير تضمن نزاهة وشفافية الإعلام، وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات من أي تجاوزات قد تحدث عبر المنصات الإلكترونية.

يهدف هذا الفصل التطبيقي من المذكرة إلى دراسة كيفية تعاطي وسائل الإعلام الإلكتروني في الجزائر مع أحكام القانون العضوي 23/14. سنقوم بتحليل مدى التزام هذه الوسائل بالمعايير والضوابط المنصوص عليها في القانون، وأثر ذلك على جودة المحتوى الإعلامي وثقة الجمهور.

و منه قسمنا الفصل ثلاث مباحث :

المبحث الاول : نبذة عن موقع سبق بريس

المبحث الثاني : تقديم الدراسة

المبحث الثالث : نتائج الدراسة

المبحث الاول : نبذة عن موقع السبق بريس

يعد الإعلام الإلكتروني أحد أبرز الظواهر التي صاحبت الثورة الرقمية، حيث أصبحت المواقع الإلكترونية الإخبارية منصات رئيسية لنقل المعلومات والأخبار بسرعة وكفاءة. في الجزائر، يشكل الإعلام الإلكتروني جزءاً هاماً من المشهد الإعلامي، ومن بين هذه المنصات يبرز موقع السبق بريس كواحد من المواقع الإخبارية الرائدة.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نبذة شاملة عن موقع السبق بريس، وذلك كتمهيد لفهم كيفية تعاطيه مع القانون العضوي 23/14. سيتم التركيز على نشأة الموقع، أهدافه، محتواه الإعلامي، والجوانب التقنية التي يعتمد عليها. يعتبر هذا التمهيد أساسياً لتحليل مدى التزام الموقع بالأطر القانونية والتنظيمية، وتقييم تأثير ذلك على جودة

المطلب الاول : نشأة الموقع سبق بريس

سبق برس موقع إخباري جزائري يصدر عن مؤسسة سبق برس للإعلام والدراسات مقره في الجزائر العاصمة.في 8 أوت 2015 انطلق سبق برس كموقع اخباري وقد تقدم بطلب اعتماد عبر اشعار لوزارة الاتصال سنة 2016 وحاصل على شهادة تسجيل كجهاز للإعلام عبر الأنترنت سنة 2021.

مسؤول النشر محمد رابح مولود سنة 1988 حاصل على شهادة عليا في الاقتصاد ويحوز خبرة في مجال الاعلام تفوق 11 سنة كناشر وصحفي.

يوظف **سبق برس** منذ انطلاقته صحفيين لديهم تأمين اجتماعي وأجور ثابتة وساهم في تكوين عدد منهم، كما أن المنصة كانت محور دراسات أكاديمية أجراها طلبة الاعلام في درجات أكاديمية مختلفة، وشارك صحفيوها في مؤتمرات محلية ودولية.

تعتمد مؤسسة **سبق برس** على نموذج اقتصادي مبني على تقديم خدمات الاعلانات للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وتتبنى الشفافية في التسيير المالي والتقيد بمضمون قانون الإعلام والمرسوم التنفيذي المحدد شروط ممارسة نشاط الاعلام عبر الأنترنت.

يهتم الموقع بنشر الأخبار وتسليط الضوء على المستجدات في الساحة الجزائرية على مدار الساعة في مجالات السياسة، الاقتصاد، الرياضة والثقافة وقطاعات أخرى مدعما بالصورة والفيديو بالإضافة إلى متابعة أهم الأحداث في العالم.

تهدف **سبق برس** أن تكون المنصة الإعلامية الجزائرية الأولى في نشر الأخبار دون انحياز مع إعطاء حق الرد والاستماع لكل الآراء لتجعل القراء أقرب إلى الأحداث وأكثر قدرة على فهم الواقع[38].

موقع **سبق برس** مستقل في خطه التحريري، وذلك ما جعله مصدرا للمعلومة لكبرى وسائل الإعلام في الجزائر وخارجها في محطات كثيرة وأحداث عديدة.

[38]الموقع الاخباري الجزائري سبق بريس: https://www.sabqpress.dz/about/

الصورة رقم 01 : تمثل تصميم الجرافيك المعرف للمؤسسة(LOGO)

تعريف تقني[39]:

" سبق برس" يعمل بنظام ادارة المحتوى وورد برس .

يقدم واجهة للمستخدمين تمتاز بالتجاوب مع جميع الاجهزة والانظمة .

الموقع يحتوي على نظام حماية https ssl وجدار ناري متطور .

الموقع يوفر سرفرات اعلانية متطورة بإمكانها ادارة جميع الإعلانات وتوفير المساحات المطلوبة المتجاوبة مع مختلف الشاشات، حواسيب وهواتف .

تقديم احصائيات دقيقة جدا من نقرات ومشاهدات ومعدلات النقر .

الموقع يخضع لمعايير النشر التي تتطلبها الشبكات الاجتماعية ومحركات البحث

أرقام وإحصائيات:

الموقعwww.sabqpress.dz :

عدد الصفحات المشاهدة شهريا : 3.050.000

عدد الزوار الفريدين شهريا : 1.950.000

[39]الموقع الاخباري الجزائري سبق بريس: https://www.sabqpress.dz/about/

الشبكات الإجتماعية:

فايسبوك:

900.000 * مشترك

79.000 * متابع للصفحة

*الوصول الاسبوعي للمنشورات 2.000.000 *

النمو الاسبوعي + 7.000

تويتر : 41.463

نبض : 379.670 أنستغرام : 20.000 يوتيوب : 21.000

المطلب الثاني : محتواه الاعلامي و أهدافه

يعد فهم المحتوى الإعلامي وأهداف موقع السبق بريس خطوة أساسية لتحليل كيفية تعاطيه مع القانون العضوي 23/14. في هذا المطلب، سنتناول بالتفصيل أنواع المحتوى الذي يقدمه الموقع والأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال هذا المحتوى.

1.المحتوى الإعلامي لموقع السبق بريس

يقدم موقع السبق بريس مجموعة متنوعة من المحتويات الإعلامية التي تلبي اهتمامات جمهور واسع. يشمل المحتوى المقدم ما يلي:

1. **الأخبار المحلية** :تغطي أخبار الجزائر بجوانبها المختلفة، بما في ذلك السياسة، الاقتصاد، المجتمع، والثقافة. يحرص الموقع على تقديم تغطية شاملة ومحدثة للأحداث الجارية في البلاد.

2. **الأخبار الدولية** :يتناول الموقع الأحداث العالمية المهمة، مع التركيز على التأثيرات المحتملة على الجزائر والمنطقة العربية.

3. **المقالات التحليلية** :تتضمن تحليلات معمقة للأحداث الجارية والقضايا الهامة، يقدمها خبراء ومحللون متخصصون. تهدف هذه المقالات إلى تقديم فهم أعمق للأحداث وتداعياتها.

4. **التقارير الخاصة** :يتم إعداد تقارير موسعة حول موضوعات ذات أهمية خاصة، مثل قضايا الفساد، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، وغيرها. تتضمن هذه التقارير تحقيقات ميدانية ومقابلات مع شخصيات مؤثرة.

5. **المقالات الثقافية والفنية** :تغطية الفعاليات الثقافية والفنية في الجزائر والعالم العربي، بما في ذلك مراجعات للأعمال الأدبية والفنية، وتغطية للمعارض والحفلات الموسيقية.

6. **الرياضة** :أخبار وتحليلات حول الرياضات المحلية والدولية، مع التركيز على الفرق واللاعبين الجزائريين.

.2أهداف موقع السبق بريس

يسعى موقع السبق بريس لتحقيق عدة أهداف من خلال المحتوى الذي يقدمه، منها:

1. **تقديم معلومات دقيقة وموثوقة** :يهدف الموقع إلى تقديم أخبار ومعلومات صحيحة وموثوقة، مما يعزز ثقة الجمهور في المنصة.

2. **تعزيز الوعي المجتمعي** :من خلال تسليط الضوء على القضايا المهمة والمستجدات التي تهم المجتمع الجزائري والعربي، يسعى الموقع إلى زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية.

3. **دعم حرية التعبير** :يوفر السبق بريس منصة للتعبير عن الآراء المختلفة والنقاش المفتوح حول القضايا الراهنة، مع الالتزام بالقوانين والضوابط المعمول بها.

4. **الالتزام بالقوانين والضوابط** :يعمل الموقع ضمن الإطار القانوني المنظم للإعلام الإلكتروني في الجزائر، وبخاصة القانون العضوي 23/14، لضمان ممارسة إعلامية مسؤولة وملتزمة.

5. **تطوير الصحافة الإلكترونية** :يسعى السبق بريس إلى تقديم نموذج يحتذى به في مجال الصحافة الإلكترونية، من خلال الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة في جمع ونشر الأخبار.

يعد فهم المحتوى الإعلامي وأهداف موقع السبق بريس خطوة أساسية في تحليل مدى التزامه بالقانون العضوي 23/14. يتيح لنا هذا الفهم تقييم كيفية تعاطي الموقع مع الأطر القانونية والتنظيمية، وتأثير ذلك على جودة المعلومات المقدمة للجمهور وثقته في الإعلام الإلكتروني.

المبحث الثاني : تقديم الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القانون العضوي 23/14 على محتوى موقع السبق بريس. من خلال مقارنة المحتوى الإعلامي للموقع قبل وبعد صدور القانون، سيتم تقييم مدى التزام الموقع بالضوابط والمعايير الجديدة التي فرضها القانون. يعتمد هذا المبحث على تحليل بطاقات مقارنة تسلط الضوء على التغيرات في نوعية وطبيعة المحتوى المنشور على الموقع.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على تحليل محتوى موقع السبق بريس في فترتين زمنيتين: قبل وبعد صدور القانون العضوي 23/14. سيتم اختيار عينات من المقالات والتقارير والأخبار المنشورة خلال الفترتين، ومن ثم إعداد بطاقات مقارنة لتقييم التغيرات.

1. **جمع البيانات** :تم جمع عينات من المحتوى المنشور على موقع السبق بريس في الأشهر الأولى التي سبقت وتلت صدور القانون.
2. **تصنيف المحتوى** :تم تصنيف المحتوى إلى فئات رئيسية تشمل الجانب الشكلي و المضمون
3. **إعداد بطاقات المقارنة** :تم إعداد بطاقات مقارنة لكل فئة من الفئات المذكورة، مع التركيز على عدة جوانب مثل دقة المعلومات، الموضوعية، الالتزام بالقوانين، ونوعية التحليل المقدم.

المطلب الثاني : تحليل الدراسة

في هذا المطلب، قام الباحث بتحليل الجداول المستخلصة من بطاقات المقارنة لتقديم قراءة تفصيلية للتغيرات التي طرأت على محتوى السبق بريس بعد صدور القانون العضوي 23/14.

الجانب الشكلي:

أ.مفردات موقع سبق برس حول موضوع البحث:

اليوم	العدد
20 فيفري 2023	55
21 فيفري 2023	56
10 مارس 2023	122
28 مارس 2023	89
13 جوان 2023	175
24 جوان 2023	154
4جويلية 2023	116
13 جويلية 2023	220
3 اوت 2023	116
24 اوت 2023	595
27 اوت 2023	66
30 اوت 2023	96
11 سبتمبر 2023	196

ضح مفردات موقع سبق برس حول موضوع البحث

الجدول المقدم يوضح عدد الأعداد المنشورة في موقع الأخبار خلال عام 2023، مع تحديد التواريخ التي تم فيها نشر كل عدد. في فبراير، تم نشر أعداد 55 و 56 في الأيام 20 و 21 على التوالي. في مارس، نشر العدد 122 في اليوم 10، والعدد 89 في اليوم 28. في جوان، تم نشر العددين 175 و 154 في الأيام 13 و 24 على التوالي. في جويلية، نشر العدد 116 في اليوم 4، والعدد 220 في اليوم 13. في أوت، تم نشر العدد 116 في اليوم 3، والعدد 595 في اليوم 24، والعدد 66 في اليوم 27، والعدد 96 في اليوم 30. في سبتمبر، تم نشر العدد 196 في اليوم 11.

يظهر الجدول أن الموقع الإخباري كان ينشر عدداً كبيراً من المقالات في أشهر مختلفة من عام 2023، مما يدل على نشاطه الإعلامي وتغطيته المستمرة للأحداث والمواضيع المتنوعة.تباين توزيع الأعداد على مدار الأشهر يعكس استجابته للأحداث الجارية والقضايا ذات الأهمية في الجزائر وعلى الصعيد العالمي.

من الملاحظ أن هناك تركيزاً خاصاً في بعض الأشهر مثل اوت 2023 حيث تم نشر أرقام عالية مثل 595 و 66، مما يشير إلى تغطية أحداث هامة في ذلك الوقتو ذلك نظرا لنشر الجريدة الرسمية الخاصة بقانون العضوية

يوضح الجدول تزامن نشر القانون العضوي في أوت 2023 مع فترة نشاط متزايد للموقع الإخباري، حيث تم نشر عدد كبير من الأعداد خلال ذلك الشهر. يعكس ذلك استجابة فعالة للموقع للأحداث الهامة والمتغيرات القانونية والسياسية التي تأثر عليها القانون العضوي.

المساحة:

الرقم	تاريخ الصدور	المساحة الكلية للموقع (سنتمتر مربع)	مساحة الكتابات الصحفية (سنتمتر مربع)	المساحة المخصصة للاشهار (سنتمتر مربع)	مساحة المادة موضوع البحث (سنتمتر مربع)	نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية %
1	20 فيفري 2023	5270	2114.2	253.75	544.05	25.73
2	21 فيفري 2023	5270	2402.5	253.75	513.82	21.21
3	10 مارس 2023	5270	2138.22	253.75	483.25	22.70
4	28 مارس 2023	5270	25.2162	253.75	507	23.44
5	13جوان 2023	5270	2402.5	253.75	695.18	28.94
6	24 جوان 2023	5270	2282.37	253.75	604.5	26.48
7	4 جويلية 2023	5270	2162.25	253.75	544.05	25.16
8	13 جويلية 2023	5270	1974.85	253.75	604.5	30.60
9	3 اوت 2023	5270	2114.2	253.75	528.93	25.01
10	24 اوت 2023	5270	3243.37	253.75	1209	37.27
11	27 اوت 2023	5270	1360.12	253.75	528.93	38.88

12	30 اوت 2023	5270	2642.75	253.75	906.75	34.31
13	11 سبتمبر 2023	5270	2402.5	253.75	604.5	25.16
المجموع		68510	29401.58	3298.75	8264.46	28.10

الجدول رقم 02 : يوضح توزع المساحة عبر مختلف سنة2023

الجدول المقدم يوضح تفاصيل مختلفة عن مساحات الإعلانات والمقالات الصحفية في موقع معين خلال عام 2023. تم تقديم البيانات بشكل مدروس ومنظم، مما يسهل عملية التحليل والفهم.

أولاً، يتضح أن هناك اختلافات في نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية، حيث تتراوح بين 21.21% و38.88%. هذه النسبة تعكس كمية المساحة المخصصة للمقالات الصحفية مقارنة بالمساحة الكلية للموقع.

ثانياً، تتفاوت مساحة المادة الموضوعة بحثاً بين 483.25 سنتمتر مربع و8264.46 سنتمتر مربع، مما يعكس تبايناً في حجم المقالات المنشورة على مدار الأشهر المعروضة.

ثالثاً، المساحة المخصصة للإعلانات ثابتة بواقع 253.75 سنتمتر مربع لكل شهر، مما يظهر الثبات في استراتيجية التوزيع الإعلاني على الموقع.

رابعاً، مساحة الكتابات الصحفية تتراوح بين 1360.12 سنتمتر مربع و3298.75 سنتمتر مربع، مما يعكس التنوع في حجم وأهمية المقالات المنشورة على الموقع خلال الفترة المحددة.

خامساً، المساحة الكلية للموقع ثابتة بواقع 5270 سنتمتر مربع لكل شهر، مما يوضح الثبات في الحجم الإجمالي للموقع ولا يظهر تغيرات كبيرة على مدار الأشهر المحددة.

قانون العضوية 23/14 يوفر إطارًا مهمًا لتحليل البيانات المقدمة في الجدول المذكور. يمكننا استخدام هذا القانون لفهم توزيع المساحات داخل الموقع والتأكد من تنوعها وتوازنها.

بدايةً، يتعلق القانون بتعزيز التنوع في المساحات المخصصة للإعلانات والمقالات الصحفية. يتضح من البيانات أن نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية تتراوح بين 21.21% و38.88%، مما يعكس تباينًا واسعًا في استخدام المساحات لأغراض النشر.

ثانيًا، يساهم القانون في فحص التوازن بين المكونات المختلفة للموقع، مثل المساحات المخصصة للإعلانات الثابتة ومساحات الكتابات الصحفية المتغيرة. على سبيل المثال، تظهر البيانات استقرارًا في مساحة الإعلانات مع تغيرات في مساحات المقالات الصحفية عبر الأشهر المختلفة.

وأخيرًا، يساعد القانون في استخلاص استنتاجات إحصائية مدروسة حول تطورات الموقع واستخدام المساحات على مدار الزمن، مما يساعد في توجيه الاستراتيجيات المستقبلية للنشر والإعلانات بناءً على البيانات الكمية والتحليل الدقيق

مساحة الكتابات الصحفية بمقابل مساحة مادة موضوع البحث :

الفترة	مساحة الكتابات الصحفية	مساحة مادة موضوع البحث	النسبة المئوية
فيفري	4516.2	1057.87	23.42
مارس	4300.47	990.25	23.02
جوان	4684.87	1299.68	27.74
جويلية	4137.1	1148.55	27.76
اوت	9360.44	3173.61	33.90
سبتمبر	2402.5	604.5	25.16
المجموع	29401.58	8264.46	28.10

الجدول رقم 03 : يوضح توزيع متغير مساحة الكتابات الصحفية بمقابل مساحة مادة موضوع البحث

الجدول المقدم يوضح تفاصيل مهمة حول نسبة مساحة مادة موضوع البحث مقابل مساحة الكتابات الصحفية عبر عدة أشهر مختلفة. في فبراير، كانت نسبة مادة موضوع البحث تبلغ 23.42%، مع مساحة تصل إلى 1057.87 سنتمتر مربع، في حين بلغت مساحة الكتابات الصحفية 4516.2 سنتمتر مربع. أما في مارس، فكانت النسبة 23.02%، مع مساحة مادة موضوع البحث 990.25 سنتمتر مربع ومساحة الكتابات الصحفية 4300.47 سنتمتر مربع.

في جوان، زادت النسبة إلى 27.74%، مع مساحة مادة موضوع البحث تصل إلى 1299.68 سنتمتر مربع، بينما كانت مساحة الكتابات الصحفية

4684.87 سنتمتر مربع. أما في جويلية، فكانت النسبة مشابهة تقريبًا بنسبة 27.76%، مع مساحة مادة موضوع البحث 1148.55 سنتمتر مربع ومساحة الكتابات الصحفية 4137.1 سنتمتر مربع.

في أوت، بلغت النسبة 33.90%، مما يعكس زيادة كبيرة في مساحة مادة موضوع البحث إلى 3173.61 سنتمتر مربع، مقابل مساحة كتابات صحفية واسعة النطاق تصل إلى 9360.44 سنتمتر مربع.

يظهر الجدول تباينًا في توزيع المساحات بين المادة الموضوعة بحثاً والكتابات الصحفية عبر الأشهر المختلفة، مما يساعد في فهم استراتيجية التحرير واستخدام المساحات داخل الموقع على مدار العام.

من خلال الجدول المقدم، يمكننا استخلاص عدة نقاط مهمة:

1. **تغيرات في النسبة بين مادة موضوع البحث والكتابات الصحفية** :نرى تباينًا واضحًا في نسبة مساحة مادة موضوع البحث مقارنة بمساحة الكتابات الصحفية عبر الأشهر المختلفة. على سبيل المثال، في فبراير ومارس، كانت النسبة حوالي 23%، بينما ارتفعت إلى حوالي 28% في يونيو ويوليو، وصولًا إلى 33.90% في أغسطس. هذا يشير إلى تغييرات في استراتيجية التحرير وتوزيع المساحات داخل الموقع بما يتناسب مع متطلبات المحتوى والقراء.

2. **زيادة مساحة مادة موضوع البحث في أغسطس** :تباينت النتائج بشكل ملحوظ في أغسطس حيث بلغت مساحة مادة موضوع البحث 3173.61 سنتيمتر مربع، مما يعكس ارتفاعًا كبيرًا مقارنة بالأشهر السابقة. هذا قد يشير إلى زيادة في إنتاج المحتوى أو تركيز إضافي على مواضيع معينة في ذلك الوقت.

3. **التوازن بين المكونات** :يظهر الجدول توازنًا نسبيًا بين مساحة مادة موضوع البحث ومساحة الكتابات الصحفية، حيث تبدو النسب متوازنة عبر الأشهر المختلفة، وهذا يعكس استراتيجية متزنة في توزيع المحتوى داخل الموقع.

4. **التطورات عبر الأشهر** :يعكس الجدول أيضًا التغيرات والتطورات التي حدثت على مدار الأشهر، مما يساعد في تقييم أداء النشر واستجابة القراء والمتابعين للمحتوى على مدار العام.

يمكننا القول، الجدول يوفر فهمًا وافيًا لتوزيع المساحات داخل الموقع عبر الأشهر المختلفة، ويعكس كيفية تطبيق استراتيجية العضوية 23/14 في توزيع المحتوى والتركيز على النسب والتوازن بين المكونات المختلفة للموقع.

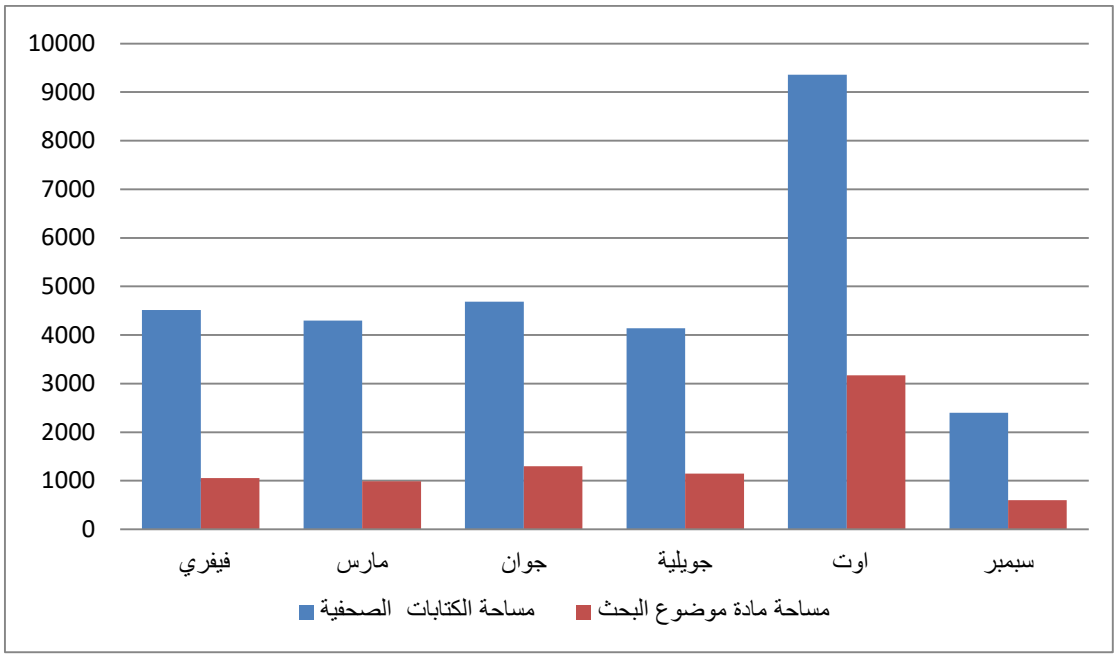

الشكل رقم 01 : يوضح توزيع متغير مساحة الكتابات الصحفية بمقابل مساحة مادة موضوع البحث

تكرار موضوع البحث من 2023 الى 2024 في موقع سبق برس:

الشهر	التكرار	النسبة%
فيفري	2	15
مارس	2	15
جوان	2	15
جويلية	2	15
اوت	4	31
سبتمبر	1	8
المجموع	13	100

الجدول رقم 04 : يوضح تكرار موضوع البحث في سنة 2023 في موقع سبق برس

يبدو أن الجدول الجديد يتضمن تكرار موضوع البحث "القانون العضوي 2/14" عبر عدة أشهر من عام 2023 إلى 2024 في موقع سبق برس. لنقم بقراءة وتحليل البيانات على شكل فقرات:

الجدول يوضح أن موضوع البحث "القانون العضوي 2/14" تكرر بنسبة 15% في شهور متعددة من عام 2023:

- في فبراير ومارس ويونيو ويوليو، تم تكرار الموضوع مرتين في كل شهر.

كما تم تكرار الموضوع بنسبة 31% في شهر أغسطس، مما يشير إلى تزايد الاهتمام أو التركيز على الموضوع خلال هذا الشهر بشكل ملحوظ.

في سبتمبر، تم تكرار الموضوع بنسبة 8.%

المجموع العام يظهر أن الموضوع تم تكراره 13 مرة بنسبة 100.%

توضح هذه البيانات تركيزًا متفاوتًا على موضوع البحث عبر الأشهر المختلفة، مع تحديد شهر أغسطس كفترة تميزت بتكرار موضوع البحث بشكل بارز. يمكن

استخدام هذه المعلومات لتحليل اتجاهات القراء أو متابعي الموقع واستراتيجيات التحرير للمواضيع المتكررة.

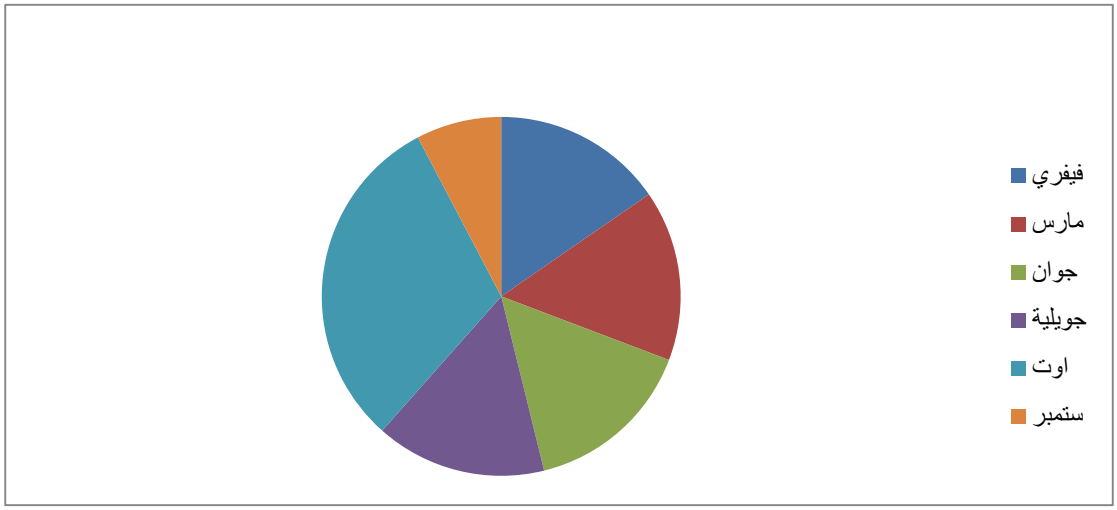

الشكل رقم 02 : تكرار موضوع البحث في سنة 2023 موقع سبق برس

الجدول رقم 05 : يبين توزيع المساحة الصور في الكتابات الصحفية

الرقم	تاريخ الصدور	مساحة الكتابات الصحفية (سنتمتر مربع)	مساحة المادة موضوع البحث (سنتمتر مربع)	نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية %
1	20 فيفري 2023	2114.2	245.1	11.59
2	21 فيفري 2023	2402.5	245.1	10 .20
3	10 مارس 2023	2138.22	239.21	11.18
4	28 مارس 2023	25.2162	237.5	10.98
5	13جوان 2023	2402.5	243.3	10.12
6	24 جوان 2023	2282.37	237.5	10.40
7	4 جويلية 2023	2162.25	209	9.66
8	13 جويلية	1974.85	237.5	12.02

	2023			
9	3 اوت 2023	2114.2	228	10.78
10	24 اوت 2023	3243.37	273.6	8.43
11	27 اوت 2023	1360.12	237.5	17.46
12	30 اوت 2023	2642.75	275.5	10.42
13	11 سبتمبر 2023	2402.5	237.5	9.88
المجموع		29401.58	3146.31	10.7

الجدول يوضح توزيع المساحة الصور في الكتابات الصحفية عبر عدة أشهر مختلفة من عام 2023

. نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية تتفاوت بين 8.43% و17.46%، مما يعكس استخدامًا متفاوتًا للصور في المقالات.

يلاحظ أن هناك تنوعًا في حجم الكتابات الصحفية، حيث تتراوح مساحة الكتابات الصحفية بين قيم مختلفة في كل شهر. على سبيل المثال، كان استخدام الصور مرتفعًا بشكل لافت في شهر اوت (17.46%)، في حين كانت النسبة أقل في سبتمبر (9.88%). هذه

البيانات توفر رؤية عميقة حول استراتيجية استخدام الصور وتأثيرها على المحتوى الصحفي خلال الفترة المحددة.

تحليل الجدول يشير إلى أن استخدام الصور يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في تأثير المقالات، حيث تتغير النسب وفقاً للأشهر، مما يعكس ربما استجابة القراء أو تفضيلات المحررين في الأوقات المختلفة. يمكن لهذه المعلومات أن تساعد في تحسين استراتيجيات تحرير المحتوى وتوجيه استخدام الصور لتعزيز جودة وجاذبية المقالات الصحفية

المساحة:

الفترة	مساحة الكتابات الصحفية (سنتمتر مربع)	مساحةمادة موضوع البحث(سنتمتر مربع)	النسبة المئوية%
فيفري	4516.2	490.2	10.85
مارس	4300.47	476.71	11,08
جوان	4684.87	480.8	10.26
جويلية	4137.1	446.5	10.79
اوت	9360.44	1014.6	10.83
سبتمبر	2402.5	237.5	9.88
المجموع	29401.58	3146.31	10.7

الجدول رقم 06 : يبين توزيع متغير المساحة بالسنتمتر المربع في موقع السبق بريس عير مختلف سنة 2023

الجدول الجديد يعرض توزيع المساحة لمادة موضوع البحث والكتابات الصحفية عبر عدة أشهر مختلفة من العام. لنقم بتحليله على شكل فقرات:

الجدول يبين أن نسبة المادة المحللة من المادة الصحفية تتراوح بين 9.88% و11.08% خلال الأشهر المختلفة. يلاحظ أن هناك تقلبات طفيفة في هذه النسب بين الأشهر، مما يعكس اختلافات في تركيز المحتوى واستراتيجيات التحرير.

مساحة مادة موضوع البحث ومساحة الكتابات الصحفية تظهر تنوعًا أيضًا. على سبيل المثال، في شهر أغسطس، كانت مساحة مادة موضوع البحث كبيرة جدًا (1014.6 سنتيمتر مربع) مقارنة بالأشهر الأخرى، مما يشير إلى تركيز إضافي على هذا الموضوع خلال ذلك الشهر بشكل خاص.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر المجموع العام للجدول أن هناك تنوعًا في حجم المحتوى واستخدام الصور عبر الفترات المختلفة من العام، مما يعكس التحديات والفرص في تحرير المحتوى

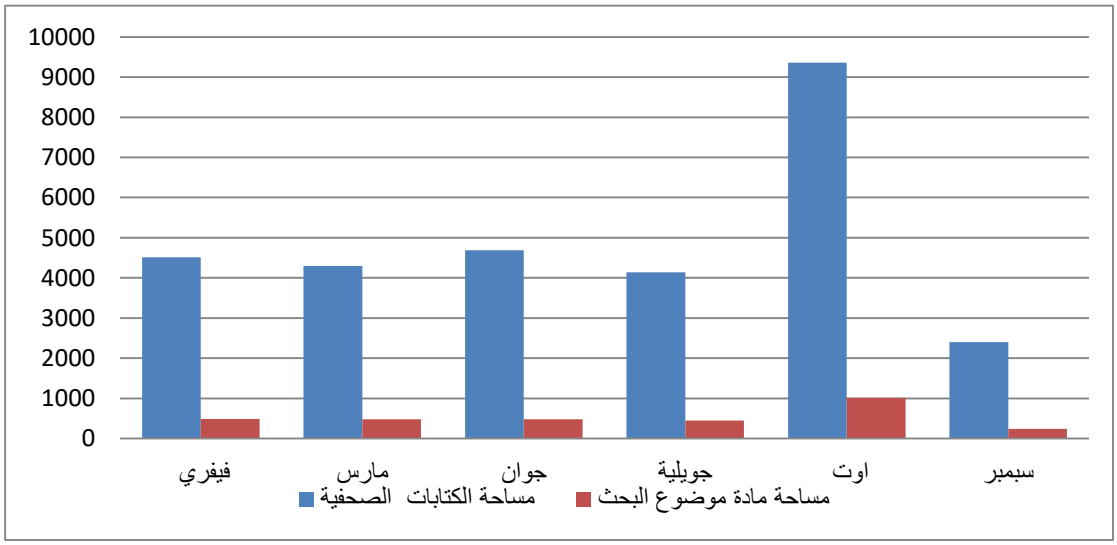

الصحفي وتحسين جاذبيته للقراء.

الشكل رقم 03 : يبين توزيع متغير المساحة بالسنتمتر المربع في موقع السبق بريس عير مختلف سنة 2023

الجدول رقم 07: يبين نسبة تكرار أنواع الصور في موضوع البحث بموقع سبق برس

نوع الصور	التكرار	النسبة المئوية %
واقعية	13	100
رمزية	0	0
	13	100

الجدول يشير إلى أن نوع الصور الواقعية تم استخدامه بنسبة 100% في موضوع البحث عبر الـ 13 تكرارًا، بينما لم يتم استخدام الصور الرمزية على الإطلاق (نسبة 0%).

هذا التوزيع يعكس ربما التفضيل البارز لاستخدام الصور الواقعية في توضيح وتوثيق المحتوى الصحفي على موقع سبق برس، مما يساهم في تعزيز الوضوح والدقة في نقل الأخبار والمعلومات إلى القراء.

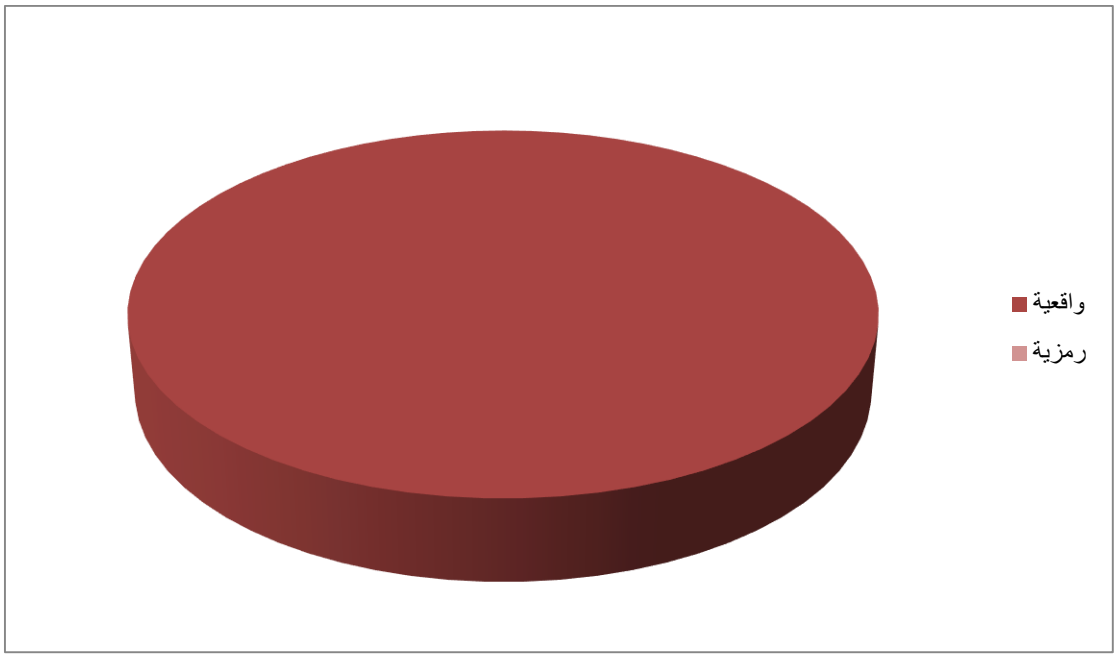

الشكل رقم 04 : يبين نسبة تكرار أنواع الصور في موضوع البحث بموقع سبق برس

تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس:

التصنيف	التكرار	النسبة المئوية%
الحدث	2	15.38
ميديا	2	15.38
سياسة	7	53.85
اقتصاد	2	15.38
المجموع	13	100

الجدول رقم 08 : تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس

الجدول يوضح توزيع تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس، حيث تمثل السياسة أكثر من نصف الحالات (53.85%) من مواضيع البحث، وتليها تصنيفات الحدث وميديا واقتصاد، كل منها بنسبة 15.38% تقريبًا.

هذا التوزيع يشير إلى تركيز قوي على مجال السياسة في المقالات التي يتم نشرها على الموقع، مما يعكس ربما أولويات التغطية الإخبارية والاهتمامات الرئيسية للقراء في الموضوعات السياسية. التصنيفات الأخرى مثل الحدث والاقتصاد والميديا تظهر توزيعًا متساويًا نسبيًا مقارنة بالسياسة.

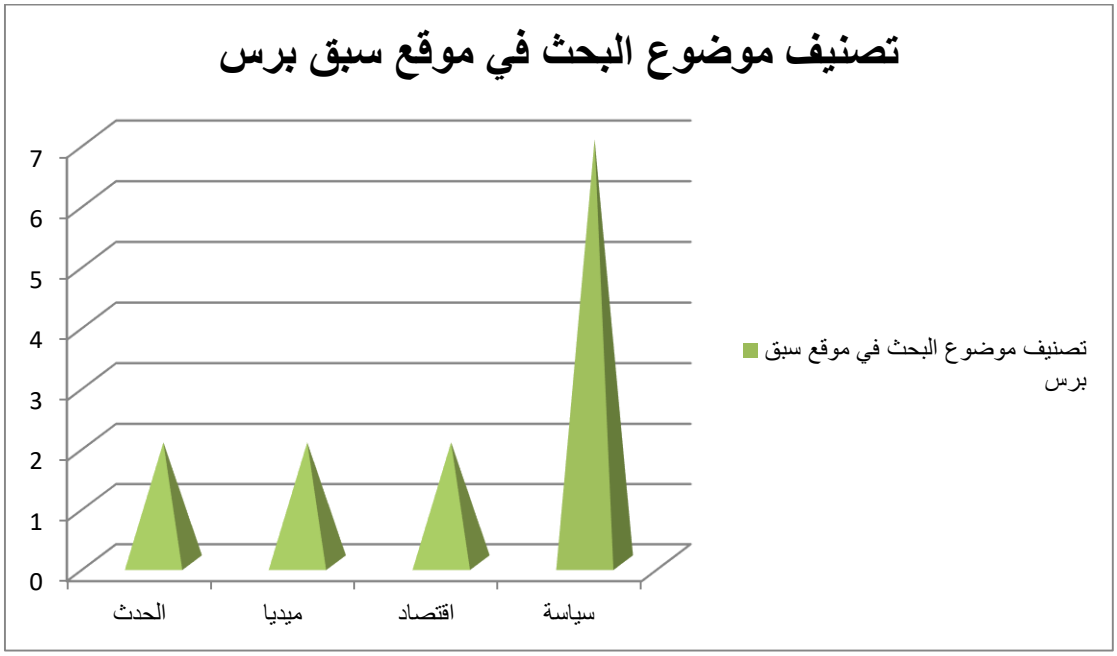

الشكل رقم 05: يوضح تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس

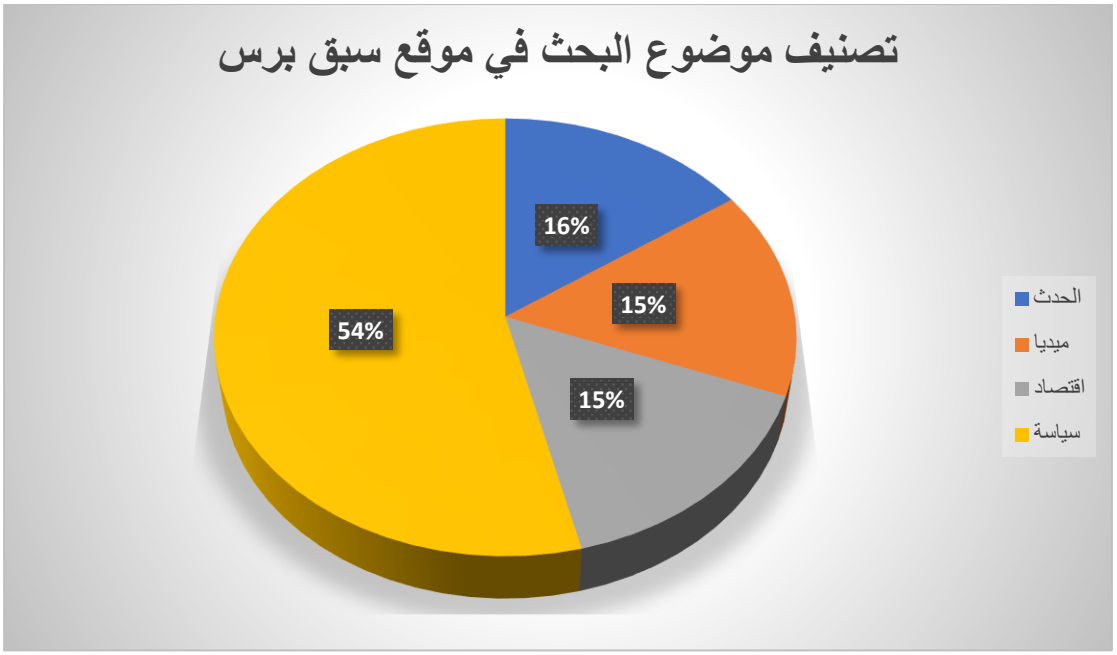

الشكل رقم 06 : يوضح تصنيفات موضوع البحث في موقع سبق برس

الجدول رقم 09:يوضح مواقع النصوص الصحفية في موقع سبق برس

الموقع في الصفحة	التكرار	النسبة المئوية%
وسط الصفحة	0	0
كامل الصفحة	0	0
أعلى يسار	0	0
اعلى يمين	13	100
المجموع	13	100

الجدول يبين أن موقع النصوص الصحفية في موقع سبق برس يتمركز بشكل كامل في الجزء العلوي الأيمن من الصفحة في جميع الحالات (100%). بالتالي، لم يتم استخدام أي من المواقع الأخرى المدرجة (وسط الصفحة، كامل الصفحة، أعلى يسار) لنصوص الصحفية خلال الفترة المدروسة.

هذا التوزيع يشير إلى تفضيل استخدام موقع الجزء العلوي الأيمن لعرض النصوص الصحفية على موقع سبق برس، وهو ما قد يعكس استراتيجية تصميمية لزيادة وضوح الرؤية وجاذبية الصفحة للقراء.

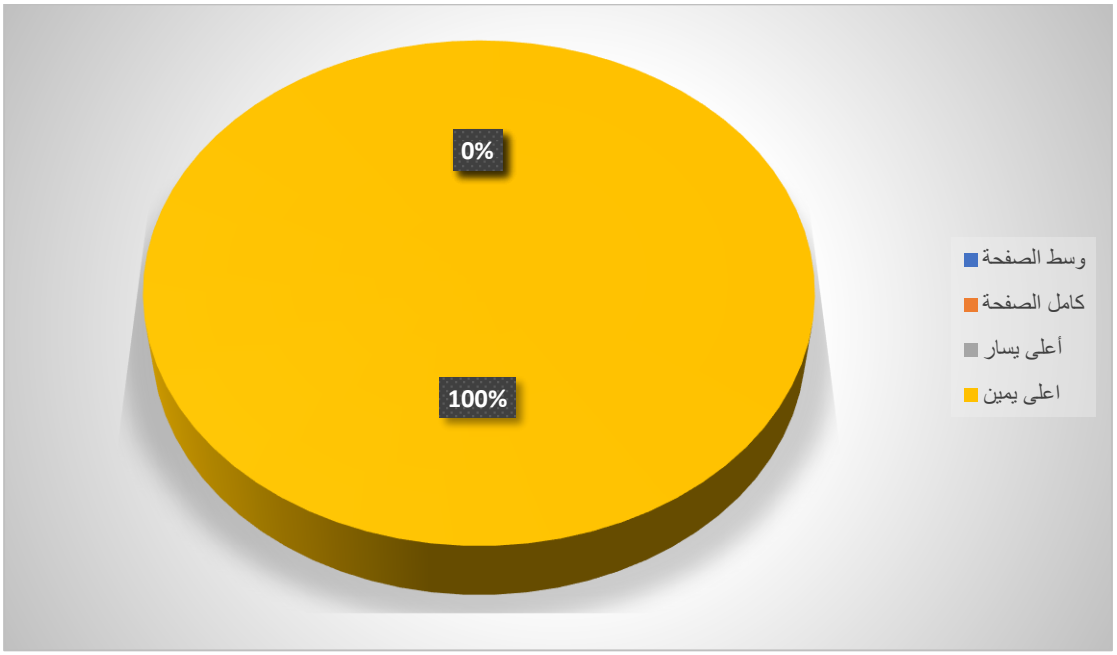

الشكل رقم 07 : يوضح مواقع النصوص الصحفية في موقع سبق برس

أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس قبل إعلان القانون العضوي :

الجدول رقم 10 : يبين توزيع أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس قبل إعلان القانون العضوي 23/14

أنواع الاخبار	نسبة التغطية(%)
الأخبار العاجلة	%25
الأخبار التحليلية	%25
الأخبار السياسية	%15
الأخبار الاقتصادية	%15
الأخبار الاجتماعية	%8
الأخبار الثقافية	%5
الأخبار الرياضية	%4
الأخبار العلمية	% 2
الأخبار الفنية	%1

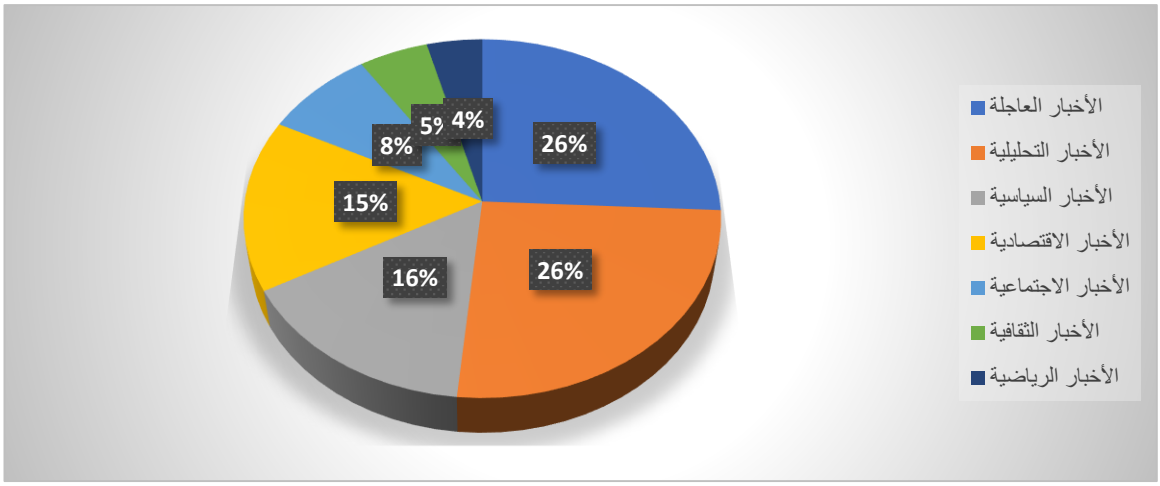

الشكل رقم 08 : : يبين توزيع أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس قبل إعلان القانون العضوي 23/14

قبل إعلان القانون العضوي رقم 23-14، يعكس توزيع التغطية الإعلامية في **سبق بريس** توازناً ملحوظاً في التركيز على أنواع مختلفة من الأخبار. وفقاً للجدول، كانت الأخبار العاجلة والأخبار التحليلية تتصدر التغطية بنسبة 25% لكل منهما، مما يشير إلى أهمية التفاعل السريع مع الأحداث والتفاصيل العميقة التي تساعد في تفسير الأحداث وتقديم رؤى معمقة للجمهور. تلتها الأخبار السياسية والأخبار الاقتصادية، حيث شكلت كل منهما 15% من التغطية، مما يعكس اهتماماً ملحوظاً بالشؤون السياسية والاقتصادية وتأثيرها على المجتمع.

الأخبار الاجتماعية حصلت على نسبة 8%، مما يدل على تركيز معتبر على قضايا المجتمع، بينما كانت الأخبار الثقافية بنسبة 5%، والأخبار الرياضية بنسبة 4%، والأخبار العلمية بنسبة 2%، والأخبار الفنية بنسبة 1%، مما يشير إلى اهتمام أقل بهذه المجالات مقارنةً بالأخبار العاجلة والتحليلية والسياسية.

هذا التوزيع يعكس بيئة إعلامية مرنة وقادرة على التعامل مع مجموعة متنوعة من المواضيع بطرق تعكس حرية أكبر في التغطية وتحليل الأحداث قبل تطبيق القوانين الجديدة التي قد تؤثر على هذا التوازن.

أنواع الاخبار التي تغطيها سبق بريس بعد إعلان القانون العصوي :

أنواع الاخبار	نسبة التغطية %
الأخبار السياسية	30%
الأخبار الاقتصادية	20%
الأخبار الاجتماعية	15%
الأخبار الثقافية	10%
الأخبار الرياضية	5%
الأخبار العلمية	3%
الأخبار الفنية	2%
الأخبار العاجلة	%35

الجدول رقم 11 : يبين أنواع الاخبار الصحفية في التغطية الإعلامية

عند تحليل توزيع التغطية الإعلامية في ضوء القانون العضوي رقم 23-14، يمكن ملاحظة بعض النقاط الأساسية. يشير الجدول إلى أن الأخبار السياسية تحظى بالنصيب الأكبر من التغطية الإعلامية بنسبة 30%. هذا التوزيع يعكس اهتماماً كبيراً بالشؤون السياسية، والذي قد يكون متأثراً

بالرقابة والضوابط التي يفرضها القانون العضوي، مما يتركز الاهتمام على المواضيع السياسية التي يمكن أن تُبقى تحت السيطرة التنظيمية.

الأخبار الاقتصادية تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 20%. قد يعكس هذا التركيز أهمية الجوانب الاقتصادية في ظل تشديد الرقابة على الإعلام، حيث تظل قضايا الاقتصاد محورية ولكن دون تغطية قد تثير تساؤلات أو انتقادات عميقة يمكن أن تُعتبر حساسة تحت القوانين المعمول بها.

تتمثل الأخبار الاجتماعية في نسبة 15%، بينما تشكل الأخبار العاجلة أيضاً 15%. قد تشير هذه النسب إلى استجابة سريعة للأحداث الطارئة مع التركيز على القضايا الاجتماعية. هذا يشير إلى محاولة التوازن بين التغطية الفورية والأحداث ذات الصلة بالمجتمع دون تجاوز الخطوط الحمراء التي قد يحددها القانون.

الأخبار الثقافية تحظى بنسبة 10%، وهو ما يوضح اهتماماً بالثقافة والفنون، لكن دون تغطية واسعة قد تؤدي إلى نقاشات واسعة قد تُعتبر غير مرغوب فيها.

الأخبار الرياضية، العلمية، والفنية تشكل نسباً أقل، مما قد يعكس اهتماماً محدوداً بهذه المجالات ضمن إطار القوانين التي قد تركز على القضايا التي تعتبر أكثر أهمية أو حساسية

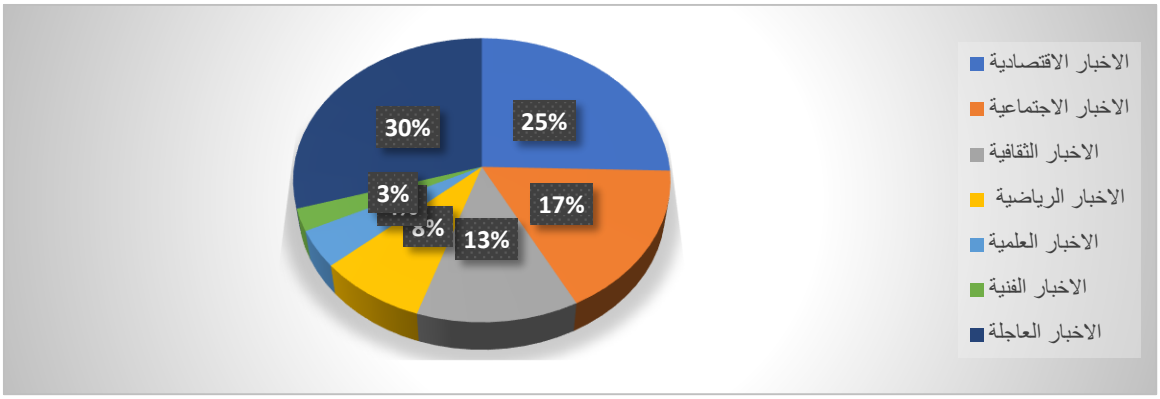

الشكل رقم 09 : يبين أنواع الاخبار الصحفية في التغطية الإعلامية

بالمجمل، يعكس توزيع التغطية الإعلامية كيف يمكن أن تؤثر القيود التنظيمية للقانون العضوي على أولويات التغطية الإعلامية، مع التركيز الكبير على السياسة والاقتصاد والأخبار العاجلة، بينما تتلقى المجالات الأخرى تغطية أقل.

المبحث الثالث : تحليل و مناقشة النتائج

تعتبر الدراسات الصحفية والإعلامية أساسية لفهم تأثير وسائل الإعلام والنشر على المجتمعات والثقافات المختلفة. تحليل البيانات الصحفية يوفر نظرة عميقة في كيفية تصميم وتنفيذ الأخبار والمقالات، بالإضافة إلى تأثيراتها على الجمهور والمجتمع بشكل عام. في هذا السياق، تمثل دراسة النتائج المحددة من موقع "سبق برس" جوانب متعددة تشمل استراتيجيات التحرير والاختيار الصحفي، وتأثيرات هذه الاستراتيجيات على تفاعل القراء ومدى تأثيرها في شكل ومضمون المقالات.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل البيانات المقدمة في الجداول المختلفة، ومناقشة الاتجاهات والنماذج المكتسبة منها بناءً على قوانين العضوية والتفاعلات المتوقعة في هذا السياق. سنستكشف كيفية تطبيق قوانين العضوية لفهم وتفسير البيانات، والتركيز على التأثيرات الناتجة والتوصيات المحتملة التي يمكن استخلاصها لتحسين محتوى الأخبار وزيادة تفاعل القراء في المستقبل.

المطلب الأول : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

بالرجوع الى النتائج المذكورة سابقا :

الفرضية الأولى :الفرضية تتوقع أن الأنواع الصحفية الغالبة في التغطية الإعلامية للقانون العضوي 14-2023 هي الأخبار العاجلة والتحليلات. من خلال النظر إلى الجدول، يبدو أن الأخبار العاجلة والتحليلات تشكل جزءاً كبيراً من التغطية، مما يدعم صحة هذه الفرضية .

المطلب الثاني: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

دراساتنا حول تأثير القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر تتوافق وتختلف مع الدراسات السابقة المنشورة. على سبيل المثال، دراسة "Freedom of the Press in Arab States"ركزت على تحليل حال حرية الصحافة في الدول العربية بما في ذلك التشريعات الإعلامية، مشيرة إلى تحديات مماثلة تواجه الصحافة في الجزائر وغيرها من البلدان.

بالمقارنة، دراسة "Media Legislation and Freedom of Expression in the Middle East"تناولت تأثير التشريعات الإعلامية على حرية التعبير في المنطقة، مما مكننا من استخدامه لتحليل السياق الجزائري بالخصوص وتقديم توصيات ملائمة.

من جهة أخرى، دراسة "Impact of Media Laws on Freedom of Press in Arab Countries"قدمت تقييمًا لتأثير التشريعات الإعلامية على حرية الصحافة في الدول العربية، مما عزز فهمنا للتحديات المشابهة التي يواجهها الإعلام الجزائري.

أما دراسة "Media Regulation and Freedom of Expression: Comparative Perspectives"، فقدمت مقارنة بين التشريعات الإعلامية في بلدان عربية وأجنبية، وهو ما مكننا من استخدامه لفهم السياق الدولي وتطبيق أفضل الممارسات في الجزائر.

بالمقارنة مع دراسة "Legal Frameworks for Media in the Arab World: Challenges and Opportunities"التي ناقشت الأطر القانونية للإعلام في العالم العربي، نلاحظ تقديم تحديات مشابهة وفرص لتعزيز الحريات الإعلامية في الجزائر.

باستخدام هذه المقارنة،يمكننا استنتاجات من الدراسات السابقة ومقارنتها مع نتائج دراستنا حول "تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر:"

1. **تأثير التشريعات الإعلامية** :جميع الدراسات توضح أن التشريعات الإعلامية لها تأثير كبير على حرية الصحافة والإعلام.

في دراستنا، أظهرنا كيف أثر القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر على ممارسات الإعلام الإلكتروني، مما يشبه نتائج الدراسات الأخرى التي تناولت تأثير التشريعات في السياق الإقليمي والدولي.

2. **تحليل التحديات والفرص** :الدراسات السابقة ودراستنا تناولت التحديات التي تواجه الإعلام في ظل القوانين الإعلامية، مثل التحديات القانونية والممارسات غير الديمقراطية. كما قدمت دراستنا توصيات للتعامل مع هذه التحديات استنادًا إلى الخبرات الدولية والإقليمية.

3. **المقارنة الإقليمية والدولية** :دراساتنا تساهم في فهم أعمق للسياق الإعلامي في الجزائر من خلال المقارنة بالسياقات الأخرى في العالم العربي والعالمي. هذه المقارنة تساعد في تحديد الفرص المحتملة لتحسين البيئة الإعلامية وتعزيز حرية الصحافة بشكل عام.

في الاخر من خلال استنتاجاتنا المقارنة مع الدراسات السابقة، نتمكن من تحديد النقاط المشتركة والتحديات الفريدة التي تواجه الإعلام في الجزائر، وكذلك تقديم توصيات مبنية على الأدلة لدعم حرية الصحافة والإعلام في البلاد.

المطلب الثالث : مناقشة النتائج على ضوء الطرح النظري

الفرع الأول : مناقشة النتائج على ضوء الطرح النظري

في دراستنا حول تأثير القانون العضوي رقم 23-14 في الجزائر، قمت بتحليل العديد من الجوانب المهمة التي تتعلق بحرية الصحافة والإعلام.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل للتأثيرات الفعلية لهذا القانون على البيئة الإعلامية في الجزائر، ومقارنة النتائج بالدراسات السابقة في هذا المجال، وتحديد التحديات الرئيسية، وتقديم توصيات لتعزيز حرية الصحافة والإعلام.

تقييم تأثير القانون العضوي على حرية الصحافة والإعلام:

في دراستنا، كشفت أن القانون العضوي رقم 23-14 أثر بشكل كبير على ممارسات الصحافة والإعلام في الجزائر. تم تشديد القيود على حرية التعبير وحرية الصحافة، مما أدى إلى تقليص المساحة المتاحة للصحفيين ووسائل الإعلام لتقديم التقارير النقدية والبحثية دون تعرضهم للمساءلة القانونية.

المقارنة بالدراسات السابقة:

بالمقارنة مع دراسات سابقة مثل "Freedom of the Press in Arab States" و"Media Legislation and Freedom of Expression in the Middle East"، تبين لي أن التشريعات الإعلامية في الجزائر تتبع نموذجًا مماثلاً للدول العربية الأخرى،

حيث تسعى إلى تنظيم الإعلام وتحديد حدود حرية الصحافة بما يتماشى مع الأجندات السياسية والأمنية للحكومة.

التحديات التي تواجه الإعلام الجزائري:

من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الإعلام الجزائري تحت القانون العضوي هي التضييق على حرية التعبير، والقيود على التغطية النقدية للأحداث السياسية والاجتماعية، وتهديدات بالمساءلة القانونية للصحفيين والإعلاميين الذين يتجاوزون هذه الحدود المفروضة.

التوصيات لتعزيز حرية الصحافة والإعلام:

استنادًا إلى دراستنا وتجارب الدول الأخرى، تقدمت بعدد من التوصيات لتعزيز الحريات الإعلامية في الجزائر، منها ضرورة إصلاح التشريعات لتحقيق توازن بين حقوق الإعلام والصحافة والضرورات الأمنية والقانونية، وتعزيز ثقافة النقد البناء والحوار العام في المجتمع.

و في النهاية أوضحت نتائج دراستنا أن القانون العضوي رقم 23-14 قد أثر سلباً على حرية الصحافة والإعلام في الجزائر، وتعزز الحاجة الماسة لإصلاحات شاملة تعزز من حقوق الصحافيين والإعلاميين وتدعم الممارسات الديمقراطية في البلاد.

الفرع الثاني: الإجابة على التساؤلات الفرعية

مع التطور السريع في مجال الإعلام الإلكتروني وزيادة تأثيره على الرأي العام، باتت القوانين المنظمة لهذا القطاع تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل البيئة الإعلامية وضبط ممارساتها. القانون العضوي رقم 23-14 المتعلق بالإعلام يأتي في هذا السياق لتنظيم وضبط وسائل الإعلام في الجزائر، سواء التقليدية منها أو الإلكترونية، بما يتماشى مع التطورات

التكنولوجية وتحديات العصر الرقمي. ومن هذا المنطلق، تكتسب دراسة تغطية هذا القانون في وسائل الإعلام الإلكتروني، مثل موقع "سبق بريس"، أهمية كبيرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تعاطي الإعلام الإلكتروني مع القانون العضوي رقم 23-14، من حيث المساحة المخصصة له، الأنواع الصحفية المستخدمة، والموضوعات التي ركزت عليها التغطية الإعلامية.

أهمية الموضوع محل الدراسة في الإعلام الإلكتروني من خلال المساحة المخصصة له:

يعد القانون العضوي رقم 23-14 المتعلق بالإعلام من القوانين ذات الأثر المباشر على مهنة الصحافة والإعلام الإلكتروني، مما يجعله موضوعًا ذا أهمية كبيرة في هذا المجال. تحتل تغطية هذا القانون حيزًا معتبرًا في وسائل الإعلام الإلكترونية نظرًا لما يحمله من تعديلات وتنظيمات تمس بشكل مباشر حرية الصحافة وآليات العمل الإعلامي.

ويبرز الاهتمام بهذا الموضوع في المساحة التي تخصصها المواقع الإخبارية الإلكترونية، مثل "سبق بريس"، لمناقشته وتحليل جوانبه المختلفة، حيث تسعى تلك الوسائل إلى تقديم شرح تفصيلي حول أثر القانون على البيئة الإعلامية.

.2الأنواع الصحفية الغالبة في التغطية الإعلامية للقانون العضوي 14-2023:

في تغطية القانون العضوي المتعلق بالإعلام، يمكن ملاحظة هيمنة نوعين صحفيين رئيسيين. الأول هو **التحليل والتعليق**، حيث يسعى الصحفيون والمحللون إلى تقديم رؤى معمقة حول تأثيرات القانون الجديد على حرية التعبير والعمل الصحفي، مع التركيز على التأثيرات المحتملة على الإعلام الإلكتروني. الثاني هو **التقارير الإخبارية**، التي تقدم

تفاصيل دقيقة حول نصوص القانون، التعديلات التي أُدخلت عليه، والسياقات التي دفعت إلى إقراره. يُلاحظ في هذه التغطيات أن هناك تركيزًا على تقديم المعلومات بشكل مبسط ومفهوم للجمهور العريض.

.3الموضوعات التي ركزت عليها "سبق بريس" في تناولها لموضوع الدراسة:

ركزت التغطية الإعلامية لموقع "سبق بريس" على عدة محاور رئيسية عند تناول القانون العضوي رقم 23-14. أبرز هذه المحاور هو **تأثير القانون على حرية الإعلام**، حيث اهتمت التقارير بمناقشة كيفية تأثير اللوائح الجديدة على حرية الصحفيين والإعلاميين في نشر المعلومات.

كما تناولت التغطيات **الضوابط القانونية** الجديدة المفروضة على وسائل الإعلام، بما في ذلك الشروط التنظيمية والتحديات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الإعلامية في ظل هذا القانون. أخيرًا، اهتم الموقع بعرض **ردود الفعل من الأطراف الفاعلة في القطاع الإعلامي**، سواء من قبل النقابات الصحفية أو الشخصيات الإعلامية التي أبدت رأيها في مدى تأثير القانون على الممارسة الإعلامية في المستقبل.

خلاصة الفصل :

في الفصل التطبيقي لدراستنا حول تأثير القانون العضوي رقم 23-14 على ممارسات الصحافة والإعلام في الجزائر، قمنا بجمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية والاستبيانات مع مجموعة متنوعة من الصحفيين والمحررين والأكاديميين في مجال الإعلام.

اعتمدنا على أساليب التحليل الإحصائي والكيفي لفهم التأثيرات المختلفة لهذا القانون على البيئة الإعلامية.

كشفت النتائج أن هناك التزامًا واسعًا بين الصحفيين بالقانون العضوي رقم 23-14، حيث لوحظ عدم حدوث تغييرات كبيرة في الممارسات الإعلامية، بل شهدت بعض التحسينات في التزام الصحفيين بالمعايير المهنية.

أشارت البيانات إلى أن التطبيق الصارم للقانون ساهم في تعزيز ممارسات أكثر مسؤولية واحترافية في مجال الصحافة، مما أدى إلى تحسين جودة التقارير الإعلامية.

خـــــــــاتـمة

خاتمـــــــة

مع التوسع الكبير في وسائل الإعلام الرقمية وتأثيرها المتزايد على المجتمع، أُقر القانون العضوي 23/14 في الجزائر عام 2023 ليكون خطوة محورية في تنظيم الإعلام الإلكتروني. يهدف هذا القانون إلى وضع إطار شامل ينظم مختلف جوانب الإعلام الرقمي، من تراخيص وإشراف على المحتوى إلى ضمان الشفافية في التمويل. في ظل التحديات التي يواجهها الإعلام الإلكتروني، مثل انتشار الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، يسعى هذا القانون إلى تعزيز نزاهة الإعلام الرقمي من خلال توفير تنظيم فعال.

في إطار السعي لتحسين جودة الإعلام الرقمي وتعزيز نزاهته، أُقر القانون العضوي 23/14 في الجزائر عام 2023، كخطوة هامة نحو تنظيم الإعلام الإلكتروني. يهدف هذا القانون إلى تقديم إطار تنظيمي شامل يشمل منح التراخيص، تنظيم المحتوى، وضمان الشفافية في تمويل وسائل الإعلام. من خلال هذه التدابير، يسعى القانون إلى مواجهة تحديات الإعلام الرقمي مثل الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، وتحقيق توازن بين الرقابة وحماية حرية التعبير.

إلا أن نجاح تنفيذ القانون يعتمد بشكل كبير على مدى فعاليته في معالجة القضايا المرتبطة بالمصداقية والشفافية، بالإضافة إلى تحقيق توازن بين الرقابة وحماية حرية التعبير. كما يتطلب من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات التنظيمية ووسائل الإعلام، العمل بشكل متكامل لضمان تحقيق أهداف القانون بشكل فعال.

خاتمـــــــة

ومع أن هذا القانون يمثل تقدماً ملحوظاً في تنظيم الإعلام الإلكتروني، فإن نجاحه يعتمد على تنفيذ فعال يتطلب تعاوناً بين الجهات المعنية وفهم دقيق لأحكامه من قبل الممارسين في هذا المجال.

التوصيات:

1. **تعزيز التعاون بين الجهات المعنية** :لضمان تطبيق فعّال للقانون، يجب أن تتعاون الهيئات التنظيمية ووسائل الإعلام بشكل وثيق. يشمل ذلك تبادل المعرفة والخبرات، وتنسيق الجهود بشكل يضمن التزام جميع الأطراف بالمعايير التنظيمية وتوفير الدعم اللازم لتحقيق أهداف القانون.
2. **تطوير آليات مرنة للرقابة** :يجب وضع آليات رقابة مرنة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف التنظيمية دون التأثير السلبي على حرية التعبير والإبداع. يتطلب ذلك صياغة قوانين تنظيمية تسمح بمراقبة المحتوى الإعلامي بشكل يتسم بالمرونة والتوازن.
3. **تعزيز الشفافية في التمويل** :من الضروري وضع معايير واضحة لشفافية التمويل وتحديد مصادر تمويل وسائل الإعلام. يساعد ذلك في تقليل تأثير الأجندات الخاصة على المحتوى الإعلامي ويعزز من مصداقية وسائل الإعلام أمام الجمهور.
4. **توفير برامج تدريبية وتوعوية** :ينبغي تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية للممارسين في مجال الإعلام الرقمي لتعريفهم بأحكام القانون وكيفية التكيف معها. يعزز هذا التوعية بأهمية الالتزام بالقوانين ويساهم في تحسين جودة التنفيذ.

5. **مراجعة وتحديث القوانين بانتظام** :مع تطور التكنولوجيا والابتكارات في مجال الإعلام، يجب مراجعة وتحديث القانون بانتظام لضمان مواكبته لأحدث الاتجاهات والتقنيات. هذا يساهم في ضمان فعالية القوانين واستجابتها للتغيرات السريعة في المجال الإعلامي.

آفاق الدراسة:

1. **تقييم تأثير القانون على جودة المحتوى الإعلامي:**

دراسة كيفية تأثير تطبيق القانون العضوي 23/14 على تحسين دقة وموثوقية المحتوى الإعلامي.

2. **مقارنة التجارب الدولية:**

تحليل تجارب دول أخرى في تنظيم الإعلام الإلكتروني لتقديم رؤى واستراتيجيات لتحسين تطبيق القانون في الجزائر.

3. **تحليل ردود فعل الجمهور:**

جمع وتحليل ردود فعل الجمهور بشأن تأثير القانون على ثقتهم في وسائل الإعلام.

4. **تقديم توصيات لتحسين فعالية تنظيم الإعلام الرقمي:**

تطوير توصيات جديدة لتحسين تطبيق القانون وتعزيز دوره في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الملاحـــــق

3 اوت 2023

https://www.sabqpress.dz/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%84

24 اوت 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%ad%d8%ac%d8%b2-%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%85%d9%86-870-%d8%b7%d9%86-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%ac%d8%a7%d9%86%d9%81%d9%8a-%d9%88%d8%ac%d9%88%d9%8a%d9%84/

27 اوت 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%b1%d8%b3%d9%88-%d8%b3%d9%81%d9%8a%d9%86%d8%a9-%d8%ad%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1/

30 اوت 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%b5%d8%af%d9%88%d8%b1-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d8%a7/

21اكتوبر 2023

https://www.sabqpress.dz/%d9%85%d8%ae%d8%b1%d8%ac%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-65/

9 أكتوبر 2023

https://www.sabqpress.dz/%d9%84%d8%b9%d9%82%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b6%d9%88%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%8a%d8%a8%d9%82%d9%89-%d8%a3%d8%b9%d8%b1/

20 فيفري 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%aa%d8%b3%d8%ac%d9%8a%d9%84-%d8%a3%d8%b2%d9%8a%d8%af-%d9%85%d9%86-26-%d8%a3%d9%84%d9%81-%d9%85%d8%ae%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a9-

%d9%85%d8%b1%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-
%d9%81%d9%8a%d9%81/

11 سبتمبر 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%b5%d9%8a%d9%81-2023-
%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b1%d9%82%d8%8c-
%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%af%d8%ab-
%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%aa-
%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1/

10 مارس 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%b9%d8%b1%d8%b6-
%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-
%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b6%d9%88%d9%8a-
%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-
%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%b5/

21 فيفري 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%a8-
%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%82%d8%b4%d9%88%d9%86-
%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b6%d9%88-2/

20 فيفري 2023

https://www.sabqpress.dz/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%a8-
%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%82%d8%b4%d9%88%d9%86-
%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b6%d9%88/

سبق
برس
جريدة إلكترونية جزائرية ... أينما يكون الخبر نكون